الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الفرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور السياسة المالية في رفع التجميد عن المشاريع العمومية في ولاية ميلة- دراسة حالة مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء

إعداد الطلبة		المشرف
1	بوفنارة وداد	د. ياسر مرزوقي
2	لعلوي منال	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
لطرش جمال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
مرزوقي ياسر	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بعلي حسني	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

شكر وعرفان

ألف شكر وألف حمد لله عز وجل الذي وفقنا وأعاننا على انجاز هذا العمل

ونسأله مزيدا من التوفيق والنجاح في المستقبل إن شاء الله.

وعرفانا بالجميل نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل " ياسر مرزوقي " على توجيهاته و نصائحه القيمة

الذي لم يبخل علينا بها، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكافة عمال مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء،

ونتوجه أيضا بالشكر الخاص لكل أساتذة جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

وكل المشرفين عليها على ما قدموه لنا خلال المشوار الدراسي.

إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد، ألف شكر وألف تحية لهم.

وفي الأخير نسال الله العلي القدير أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه وان يعيننا على خدمة العلم والوطن.

إهـــداء

إلى التي سقتني بحياتها وروتني بعطفها وكانت شمعة تنير دربي في ظلمات الحياة

إلى الغالية أمي "أطال الله في عمرها"

إلى من علمني ألا أحيد عن المبادئ وان الحياة وقفة عز وكلمة حق

إلى أبي الغالي "أطال الله في عمره"

إلى إخوتي كل باسمه إلى كل الأهل والأقارب والأحباب

إلى التي قاسمتني عناء هذه المذكرة صديقتي الغالية "وداد"

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

إهـــداء

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله

وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه ومعونته...

لطالما كان حلما انتظرته.

إلى من احمل اسمه بكل افتخار... إلى من أدين له بحياتي ... إلى من تمنيت لو كان معي... إلى أبي الغالي " رحمه الله "

إلى ملاكي في الحياة ... إلى حبيبة قلبي وصديقة عمري ... إلى من كان دعائها سر نجاحي... إلى روح قلبي أمي الغالية " أطال الله في عمرها "

إلى من قاسموني حلوة الحياة ومرها إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إخوتي وفقهم الله وأطال في عمرهم

إلى من اكتملت به النقائص ... إلى من كان دائما معي وسندا لي أخي الأكبر "هشام"

الى رياحين قلبي " ألاء، إياد، أمير، إسراء "

إلى رفيق روحي...إلى اعز ما املك... إلى من اخذ بيدي نحو ما أريد.... " نزيه "

إلى التي قاسمتني عناء هذه المذكرة صديقتي الغالية " منال "

إلى كل الصديقات والزميلات

الذين عرفتهم خلال مشواري الدراسي

وداد

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان فعالية السياسة المالية في رفع التجميد عن المشاريع العمومية من خلال دراسة حالة مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية –ميلة– وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن السياسة المالية هي ركيزة الدولة في التأثير على البنية الاقتصادية، ففي ظل إجراءات التقشف التي عرفتها البلاد في السنوات الأخيرة، فإن خيار اللجوء إلى تجميد المشاريع التي لم ينطلق في إنجازها من جهة وتشديد إجراءات الرقابة والترشيد في دفع نفقات المشاريع التي لم تجمد من جهة أخرى، ساهم في الحد من تفاقم النفقات، كما مكن من السيطرة والتحكم في الوضع، وعليه يمكن القول أن السياسة المالية تلعب دورا حاسما في رفع التجميد الذي يفرض على المشاريع العمومية، ومن الأدوات التي يمكن استخدامها هي حزم الإنفاق الحكومي الذي يعزز النمو الاقتصادي ويشجع الاستثمارات الخاصة والعامة، وتشمل هذه السياسة أيضا استخدام الضرائب والحوافز الضريبية لتشجيع المستثمرين والشركات على الاستثمار في المشاريع العمومية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، المشاريع العمومية، تجميد المشاريع.

Summary:

This study aims to demonstrate the effectiveness of fiscal policy in lifting the freeze on public projects through a case study of the Directorate of Construction, Architecture and Building in the wilaya of Mila. We have found through this study that fiscal policy is the pillar of the state in influencing the economic structur In light of the austerity measures that the country has known in recent years, the option of resorting to freezing projects whose completion has not started on the one hand, and paying control and rationalization procedures in paying the expenses of projects that have not been frozen on the other hand, contributed to limiting the exacerbation of expenditures. it also enabled the control and control of the situation, and therefore it can be said that it plays a decisive role in lifting the freeze that is imposed on public projects, and among the tools that can be used are government spending packages that enhance economic growth and encourage private and public investments, and this policy also includes the use of taxes and tax incentives To encourage investors and companies to invest in public projects.

Keywords: fiscal policy, public projects, freezing projects.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	-
إهداء	-
الملـــــــــخص	I
فهرس المحتويات	IV-III
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VII
فهرس الملاحق	VIII
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	06-02
تمهيد	02
إشكالية الدراسة	02
فرضيات الدراسة	03
أهمية الدراسة	03
أهداف الدراسة	03
الحدود المكانية والزمانية	04
المنهج العلمي المتبع	04
الدراسات السابقة	04
محتويات الدراسة	05
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	14-07
تمهيد	08
المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	26-09
أولا: ماهية السياسة المالية	09
ثانيا: أدوات السياسة المالية	11
ثالثا: آلية عمل السياسة المالية	13
رابعا: العوامل المحددة للسياسة المالية	14
المبحث الثاني: المشاريع العمومية وإجراءات التجميد	25-15
أولا: المشاريع العمومية وأنواعها	15
ثانيا: تجميد المشاريع العمومية	18
ثالثا: دور أدوات السياسة المالية في رفع التجميد عن المشاريع العمومية	25

خلاصة الفصل	26
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور السياسة المالية في رفع التجميد عن المشاريع العمومية	48-27
تمهيد	28
المبحث الأول: تقديم مديرية التعمير والهندسة المعمارية و البناء لولاية ميلة	38-29
أولا: تعريف المديرية	29
ثانيا: وظائف وأهداف المديرية	30
ثالثا: مصالح مديرية التعمير والهيكل التنظيمي لها	30
المبحث الثاني: عرض نموذج لمشاريع مجمدة على مستوى الولاية	49-39
أولا: تقديم المشاريع الخاصة بمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء	39
ثانيا: البطاقة الفنية لكل مشروع	39
ثالثا: عرض حال المشاريع المجمدة الخاصة بولاية ميلة منذ 2014	41
رابعا: إيرادات والموازنة العامة للدولة قبل وبعد 2014	46
خلاصة الفصل	48
خاتمة عامة	51-50
قائمة المراجع	54-53
ملاحق الدراسة	62-56

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	**بيان موجز لعمليات المعدات العامة**	21
(02)	بطاقة فنية عن المشروع انجاز إعادة تأهيل وتطوير منطقة النشاطات التلاغمة	40
(03)	بطاقة فنية عن المشروع انجاز إعادة تأهيل وتطوير منطقة النشاطات فرجيوة	40
(04)	بطاقة فنية عن المشروع انجاز إعادة تأهيل وتطوير منطقة النشاطات شلغوم العيد	41
(05)	منطقة النشاطات	41
(06)	أشغال الطرق والشبكات	42
(07)	منطقة التوسع السياحي	43
(08)	هياكل وإدارات	48-43
(09)	الصناعات	45
(10)	الأثاث والتجهيزات	45
(11)	تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2020)	46

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	الهيكل التنظيمي لمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية ميلة	37
(02)	قائمة الفروع التابعة لمديرية التعمير والبناء	38

الرقم	عنوان الملاحق	الصفحة
(01)	تعليمات وزارية خاصة بالتجميد	62-56

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة:

تعتبر السياسة المالية إحدى السياسات الحكومية التي تهدف إلى استخدام الأدوات المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك بتحديد الإيرادات والمصروفات، وتنظيم الميزانية العامة للدولة، وتتأثر السياسة المالية بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الاقتصاد، مثل معدلات التضخم والنمو الاقتصادي ومستوى الدين العام وغيرها.

ويمكن أن تلجا الحكومات إلى إجراءات تصحيحية في السياسة المالية، مثل تجميد المشاريع العمومية، وذلك عندما تتعرض الموازنة العامة للدولة إلى أي نوع من الضغوط المالية، يتم ذلك عندما يتجاوز إجمالي المصروفات المتوقعة للعام المالي المقبل الإيرادات المستهدفة، حيث يجب على الحكومة تحديد الأولويات ووضع الاستثمارات الغير ضرورية في حالة تجميد.

وتقوم الحكومات في هذه الحالة بإعطاء الأولوية للمشاريع الضرورية، وتجميد بعض المشاريع العامة الغير ضرورية بغرض تقليص الإنفاق العام، والحفاظ على الاستقرار المالي للحكومة، وتفادي تصاعد المستويات العالية من الدين العام، وتحسين الموارد وتحسين الوضع الاقتصادي في المستقبل.

ويتضح من ذلك أن تجميد المشاريع العامة هو إجراء تتخذه الحكومات في بعض الحالات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية للدولة، وهو إجراء احترازي يساعد على تحسين الموارد المالية للحكومة، ويفتح المجال أمام تطبيق المشاريع الضرورية ذات الأولوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد سلكت الجزائر هذا النهج ابتداء من سنة 2014 نتيجة لتراجع إيراداتها مما انعكس سلبا على الموازنة العامة للدولة.

أولا: إشكالية الدراسة

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم المرتكزات التي تبنى عليها السياسات الاقتصادية للدول، وتكتسي ذلك من خلال الأهمية الكبيرة للجانب المالي لأنه يركز على تحميل الإطار التقني للسياسة المالية، الأمر الذي أوجب بناء وتأسيس إطار وقواعد ومعايير مستقلة للسياسة المالية، وفي مجال حركة الإصلاحات التي عرفتها الجزائر، قدمت وزارة المالية إطار تنظيمي يهدف إلى تخفيف تدابير وكيفيات الرقابة المالية المسبقة على النفقات العمومية، لرفع التجميد على المشاريع العمومية.

وانطلاقا من هذا يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور السياسة المالية في رفع التجميد عن المشاريع العمومية؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما المقصود بالسياسة المالية؟
- ✓ ما هي أهم آليات السياسة المالية؟

✓ هل يمكن للسياسة المالية أن تحل مشكلة تجميد المشاريع العمومية وتحفيز استئنافها؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على السؤال الرئيسي السابق والتساؤلات الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

➢ تساهم السياسة المالية في رفع التجميد عن المشاريع العمومية من خلال إيجاد حلول مالية مناسبة، تتمثل في ترشيد النفقات وتوفير التمويل اللازم لاستئناف الأعمال.

الفرضيات فرعية:

➢ يقصد بالسياسة المالية مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة.
➢ تتمثل آليات السياسة المالية في الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة.
➢ يمكن للسياسة المالية أن تلعب دورا فعالا في رفع التجميد عن المشاريع العمومية واستئنافها عن طريق وضع إطار تنظيمي، يهدف إلى تخفيف التدابير وكيفيات الرقابة المالية المسبقة على النفقات العمومية.

ثالثا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية موضوع الدراسة من الأهمية الكبيرة التي توليها كل دول العالم لتسيير ميزانيتها السنوية وضمان توزيعها على مؤسساتها بشكل متوازن وتغطية مختلف نفقاتها ومتطلباتها في سياق الكفاءة والتسيير الرشيد ومحاربة أشكال الفساد المالي والإداري، لهذا تعد دراسة دور السياسة المالية في رفع التجميد عن المشاريع العمومية أمرا مهما بشكل كبير حيث تساعد هذه الدراسة في فهم دور السياسة المالية في إنهاء حالات التوقف عن المشاريع العمومية وتسريع عملية الانجاز فيها، وبشكل عام فان هذه الدراسة تساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات العامة.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف تتمثل في:

➢ التعرف على السياسة المالية وكذا المشاريع العمومية وإجراءات التجميد.
➢ إبراز الدور الذي تلعبه السياسة المالية في رفع التجميد عن المشاريع العمومية.
➢ تأكيد أن السياسة المالية هي الأجدر والأصلح في الحد من مشكلة تجميد المشاريع.

خامسا: الحدود المكانية والزمنية

لموضوع البحث أبعاد تتمثل في:

1- **البعد الزماني:** امتدت فترة الدراسة منذ اتخاذ الدولة الجزائرية لقرار تجميد المشاريع العمومية عام 2014 إلى غاية بداية رفع التجميد عنها خلال السنة الحالية 2023

2- **البعد المكاني:** لقد قمنا باختيار ولاية ميلة كدراسة حالة لتجميد المشاريع ورفع التجميد عنها.

سادسا: المنهج العلمي المتبع

للإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم استخدام أدوات المنهج الوصفي، وذلك من خلال عرض المفاهيم النظرية وتقديم الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة المالية، وعرض إجراءات تجميد المشاريع العمومية وأنواعها، وتم الاعتماد على الكتب والمصادر والمراجع باللغة العربية والانجليزية في الجانب النظري، أما في الدراسة التطبيقية فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال التطرق إلى دور السياسة المالية في رفع التجميد عن المشاريع العمومية تحت غطاء مديرية البناء و التعمير لولاية ميلة، حيث تم الاعتماد على المقابلة والاطلاع على الوثائق الإدارية لجمع المعلومات المتعلقة بالمشروع ومختلف الإحصاءات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة وكذا المشاريع المجمدة الخاصة بالولاية محل الدراسة.

سابعا: الدراسات السابقة

- الدراسة الموسومة **بالسياسة المالية وأثرها في الحد من العجز الموازني خلال الفترة (2000-2020) دراسة حالة صندوق ضبط الموارد في الجزائر**، للباحثين فضيل سايب ومصطفى بوشامة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة البليدة 2، المجلد 07، العدد01 - 2022- تطرقت للإشكالية التالية: ما هو اثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازني خلال الفترة (2000- 2020) وما مدى نجاعتها وما مدى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل هذا العجز؟ وقد توصلت إلى النتيجة التي مفادها أن صندوق ضبط الإيرادات نجح في تسديد المديونية الخارجية للجزائر وكذا تمويل عجز الموازنة العامة خاصة في حالات انخفاض أسعار النفط لذلك يعتبر صندوق ضبط الموارد أداة من أدوات السياسة المالية لاستخدامه في تحقيقي التوازن المالي والحد من العجز الموازني.
- الدراسة الموسومة **بتحليل السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)** للباحثين د.هشام دغموم ود.حمزة ضويفي، مجلة "_دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية " مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3 – المجلد 09 (العدد 01) – سنة 2020- تطرقت للإشكالية التالية: هل السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا ببرامج تحقيق التنمية والتوازنات الاقتصادية أم كانت أنها كانت رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ؟ وقد توصلت إلى النتيجة

التي مفادها أن الجزائر اعتمدت بشكل كبير على السياسة المالية كآلية فعالة في التأثير على توازن واستقرار اقتصادها الوطني، وتفعيل تنفيذ برامجها وخططها التنموية المسطرة. وكانت السياسة المالية للبلد تساير الدورات الاقتصادية، وان تلك الدورات مرتبطة إلى درجة كبيرة بتقلبات السوق النفطية التي ترتبط بدرجة كبيرة بالعوامل الخارجية. وانه في ظل تراجع عائدات النفط والغاز وفشل البرامج المتعاقبة في تنويع الموارد المالية، عملت الجزائر على التوسع في الجباية العادية، حيث أدخلت بشأنها عدة اصطلاحات.

- الدراسة الموسومة **بالسياسة المالية كآلية تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، للباحثة منصور شريفة، رسالة ماجستير2015-2016، تطرقت للإشكالية التالية: ما هو دور السياسة المالية في الجزائر لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي؟ وقد توصلت إلى النتيجة التي مفادها: أن لأدوات السياسة المالية درجة كبيرة في التحكم على استقرار الهيكل الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد، وقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي العام عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المالية التي تمتلكها الدولة وتحقيق أقصى مردودية والتحكم عن طريق ضبط نفقاتها العامة.
- الدراسة الموسومة **بالسياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار-حالة الجزائر**- للباحث اريا الله محمد، رسالة ماجستير 2010-2011، تطرقت للإشكالية التالية: ما مدى فعالية السياسة المالية في تحفيز وجذب واستقرار الاستثمار في الجزائر؟ وقد توصلت إلى النتيجة التي مفادها: أن السياسة المالية المرغوبة هي التي تكون من حيث وسائلها (السياسة الضريبية والسياسة الانفاقية) قادرة على جذب الاستثمارات. فكلما كانت السياسة الضريبية تتضمن التخفيضات الضريبية والجمركية المطلوبة من المستثمرين، واضحة ومرنة، كلما أدت إلي جذب الاستثمار. وتكون السياسة المالية حادبة أيضا كلما كانت النفقات العامة موجهة نحو دعم البنى التحتية، وكلما كانت بعيدة عن تشويه الأسعار. تكون السياسة المالية جاذبة للاستثمار، كلما كانت قادرة على المحافظة على مستوى عجز الموازنة العامة لا يؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم ولا يدفع بالاقتصاد إلى الانكماش.

ثامنا: محتويات الدراسة

لمعالجة الإشكالية الرئيسية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار المنهجي للدراسة من خلال طرح الإشكالية التي تتمحور حولها الدراسة وكذا فرضيات الدراسة إضافة المنهج المعتمد لهذه الدراسة مع تحديد الحدود المكانية والزمانية والتطرق إلى مختلف الدراسات السابقة التي عالجت أحد متغيري الدراسة لنختتم الفصل بمحتويات الدراسة التي تفصل ما تم التطرق إليه خلال هذه الدراسة.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الإطار النظري للدراسة، والتي تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث يتناول المبحث الأول مفهوم السياسة المالية وآلياتها كما تم التطرق إلى أدوات السياسة المالية ووظائفها، أما

بالنسبة للمبحث الثاني فقد تناول إجراءات التجميد الذي تضمن مفهوم المشاريع العمومية وأنواعها مع خصائصها، مع عرض التعليمات الوزارية الخاصة بعملية تجميد المشاريع العمومية.

أما بالنسبة للفصل والذي تم تخصيصه للدراسة التطبيقية، تحت عنوان الدراسة الميدانية لدور السياسة المالية في رفع التجميد عن المشاريع العمومية هو الآخر قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تم تقديم مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية ميلة، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تضمن المشاريع العمومية المجمدة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تعد السياسة المالية من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وهي عبارة عن الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة بشان تحديد وإدارة الموارد المالية العامة الخاصة بها.

ومن بين هذه الإجراءات السياسية، تجميد المشاريع العمومية، والتي يتم فيها تعليق أو تأجيل تنفيذ المشاريع الحكومية أو منع إقرار أي مشاريع جديدة حتى يتم تقييمها بدقة من قبل الحكومة وضمان كفاءتها وجدواها الاقتصادية.

ويعد تجميد المشاريع العمومية أداة هامة للسياسة المالية، وذلك لأنه يسمح للحكومة بتوليد المزيد من الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ المشاريع الجارية بكفاءة أفضل، وتجنب تبديد الأموال وإضاعة الموارد، كما إن هذه العملية تتيح للحكومة إعادة التركيز على الأولويات الهامة والانجاز الأكثر أهمية في المشاريع العمومية.

ومن الجدير بالذكر أن تجميد المشاريع العمومية قد يؤدي إلى بعض التأثيرات السلبية على الاقتصاد والمجتمع، وتجنب الاعتماد الكلي على هذه الإجراءات في وضع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى ما يلي:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للدراسة.
- **المبحث الثاني:** إجراءات تجميد المشاريع العمومية.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

تشتمل السياسة الاقتصادية لأي دولة على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، ولعل الهدف الذي تشترك فيه الكثير من تلك السياسات هو تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وعلى هذا فإن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات لأنها تستطيع أن تحقق هذا الهدف إضافة إلى الأهداف الأخرى المرجوة، معتمدة في ذلك على أدواتها التي تستطيع من خلالها أن تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

أولا: ماهية السياسة المالية

تلجأ الدول إلى تبني سياسات اقتصادية مختلفة من حيث تأثيرها وانعكاسها على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية، وإحدى أهم هذه السياسات هي السياسة المالية التي نحن بصدد التطرق إلى مفهومها وأدواتها.

1- مفهوم السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية، سياسة الدولة وتحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، وتحديد الكيفية التي ستنفق بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق العام، أي استخدام بعض السياسات الحكومية، بحيث تتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويمكن القول أن السياسة المالية ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها إلى تحقيق معدلات التشغيل والاستقرار النسبي في الأسعار. (السيد عطية، 1993، صفحة 22)

ويزخر الفكر المالي بعدة تعريفات للسياسة المالية، نذكر بعضها:

- **تعريف 1:** تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع، بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة. (حسن الوادي و أحمد عزام، 2007، صفحة 65)
- **تعريف 2:** السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة. (أحمد الأشقر، 2002، صفحة 338)
- **تعريف 3:** هي تعبر عن البرنامج الذي تخططه الدولة، مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الاتفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لتحقيق أهداف المجتمع. (محمد طلحة و أحمد طلحة، 2021، صفحة 96).

• **تعريف 4:** هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى. (philip.a.lien, 1973, p. 176)

مما سبق يمكن استنتاج تعريف شامل للسياسة المالية على أنها:

أداة من أدوات الحكومة التي من خلالها تؤثر في النشاط الاقتصادي، من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إليها، وتستعمل لأجل تحقيق تلك الأهداف أدوات تسمى بأدوات السياسة المالية والمتمثلة في جانب النفقات بجميع مكوناتها وكذا جانب الإيرادات.

2- أهداف السياسة المالية:

للسياسة المالية أهداف عديدة يمكن إيجازها بما يلي: (عبد الرحمان اسماعيل و حربي عريقات، 2004، الصفحات 185-186)

• زيادة الدخول والتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها، أي الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة وهذا هو هدف النمو الاقتصادي.

• تحقيق التوظيف الكامل عن طريق إقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة والخاصة ودراسة مدى حاجة السوق من التخصصات المختلفة في مجالات كثيرة.

• تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على مستوى الدولة.

• إعادة توزيع الدخول، ويقتضي هنا العدالة الاقتصادية والاجتماعية في استغلال الموارد في كافة الأقاليم والمناطق دون استثناء لينعم جميع المواطنين بالرفاهية الاقتصادية.

3- الصعوبات التي تواجه السياسة المالية وتأثيراتها:

أ- الصعوبات التي تواجه السياسة المالية:

• تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه، مما يؤدي إلى الطول النسبي إلى الفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب وإقراره ثم وضعه موضع التنفيذ، وعندما يتحقق ذلك فعلا ربما يكون قد حصل تغير في الظروف التي اتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب في الظروف الجديدة.

• إجراءات السياسة المالية مرتبطة بسنة مالية كاملة، ومجموعة الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها أو إعادة النظر في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة العامة للدولة.

وهذه الصعوبات تمثل قيدا كبيرا يعوق دون توفر المرونة الكافية لتعديل أو تغيير بعض أبواب الموازنة العامة وفقا للظروف أو معطيات اقتصادية جديدة طارئة (حسن الوادي و أحمد عزام، 2007، صفحة 220).

ب-تأثير السياسة المالية:

يمكن للسياسة المالية التأثير على: (حسن الوادي و أحمد عزام، 2007، صفحة 219)

- حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات الضريبية التي تمنح الاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.
- مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.
- مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتامين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.
- التأثير على تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية النفطية.

4- وظائف السياسة المالية:

- تحقيق الكفاءة الإنتاجية، عن طريق استخدام الموارد المتاحة أي الاستغلال الأمثل لها.
- تحقيق العمالة الكاملة، حيث تلعب دورا فعالا في تحديد مستوى العمالة، وبالتالي مستوى الأجور والأسعار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تحقيق التقدم الاقتصادي، ويقاس ذلك من خلال متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات والذي يعتبر مؤشرا لمدى التقدم الاقتصادي في الدولة والذي يعكس في النهاية مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل، ومحاولة تقليل الفجوات الكبيرة بين مستويات الدخول المختلفة. (محمد طاقة، 2009، صفحة 313)

ثانيا: أدوات السياسية المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية في تلك الوسائل التي تستخدمها الدولة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق الأهداف المرجوة، وتختلف هذه الأدوات من بلد لآخر، كما تختلف كذلك حسب درجة التطور الاقتصادي والحالة الاقتصادية السائدة، وتنقسم هذه الأدوات إلى ثلاث مجموعات تتمثل في النفقات العامة، الإيرادات العامة، والموازنة العامة.

1- النفقات العامة

ويمكن تعريفها على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجات عامة، أو بمعنى آخر هي مجموع المصروفات التي تنفقها الدولة بغية إشباع حاجات مواطنيها خلال فترة زمنية معينة. (كريم بوروشة، 2018، صفحة 29)

ويمكن تقسيم النفقات العامة وفقا لعلاقاتها باقتصاد السوق على النحو التالي: (محمد ارياالله، 2010-2011، صفحة 25)

- **نفقات لا علاقة لها بالنظام الاقتصادي:** وهي نفقات ضرورية ويتطلب وجود الدولة مثل النفقات الأمنية، الدفاعية.
- **نفقات ضرورية لقيام نظام السوق:** وهي تعتبر جزء من نفقات الإنتاج كالنفقات المتعلقة بالخدمات الإدارية الضرورية لقيام مشروع خاص، والتي يحصل عليها مقابل مدفوعات والتي تمثل جزء من نفقات الإنتاج.
- **نفقات تكمل اقتصاد السوق:** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة وتهدف إلى إشباع حاجات يطلبها الأفراد في المجتمع وهي مكملة لاقتصاد السوق.
- **نفقات تمثل تدخلا في اقتصاد السوق:** مثل الإنفاق التي تقوم به الدولة من أجل إنتاج سلع مادية، والإنفاق بهدف توجيه النشاط الاقتصادي للأفراد والمشروعات الخاصة.

2- **الإيرادات العامة:** يقصد بالإيرادات العامة، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. (أحمد البطريق و السيد حجازي، 2004، صفحة 29)

تحصل الدولة على إيراداتها من مصادر مختلفة، فهناك إيرادات تعود إلى دخل ممتلكاتها، وأخرى تحصل عليها نتيجة سيادتها، كما يمكن لها أيضا اللجوء إلى الاقتراض على غرار باقي المتعاملين الاقتصاديين، ويمكن إجمال هذه الإيرادات في المصادر التالية: (لخضر مرغاد، 2005، صفحة 230)

- **أملاك الدولة:** وهي مجموع الأموال المختلفة التي تمتلكها الدولة سواء ملكية عامة أو ملكية خاصة.
- **الإيرادات السيادية:** تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليه الدولة جبريا من الأفراد نتيجة تمتعها بخاصة السيادة على غرار الضرائب والرسوم والإتاوات والغرامات...الخ.
- **الإيرادات الائتمانية:** أمام تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية نتيجة تزايد مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية أصبحت الإيرادات العادية غير كافية لتغطية النفقات العامة، وهو ما يبينه العجز الموازني التي تعرفها العديد من الموازنات العامة للدول، وهذا ما دفع بالحكومات إلى الاتجاه للاقتراض سواء من الداخل عن طريق سندات خزينة أو غيرها من قنوات الاقتراض، أو الاقتراض الأجنبي.

3- الموازنة العامة: تعرف الموازنة العامة بأنها عملية توقع وإجازة النفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، غالبا ما تكون سنة، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية. (مصطفى بوشامة، 2022، صفحة 235)

يتم في هذه المرحلة انتقال الموازنة العامة إلى حيز التطبيق العملي أي التنفيذ، فتتولى الحكومة تحصيل الإيرادات التي أجيز جبايتها في الموازنة، وتتولى عمليات دفع المصروفات التي اعتمد صرفها، وبمعنى آخر فإن هذه المرحلة تمثل انتقال الميزانية العامة من التطبيق النظري إلى حيز التطبيق العملي الملموس، وتختص بها السلطة التنفيذية حيث تشرف على هذا التنفيذ الوزارة المكلفة بالمالية، ويتم تجميع إيرادات الحكومة في خزانتها العامة أو في بعض البنوك على غرار البنك المركزي وفقا لنظام حسابات الحكومة المعمول به، ويجب مراعاة عدة قواعد عامة في عمليات التحصيل والتي تتمثل أساسا في: (مصطفى بوشامة، 2022، صفحة 236)

- أن يتم تحصيل الإيرادات في مواعيد معينة وطرق معينة وفقا للقانون.
- يجب تحصيل مستحقات الدولة فور نشوء حقوقها لدى الغير.
- الفصل بين الموظفين المختصين بتحديد مقدار الضريبة والمختصين بجبايتها.

بينما يتم الإنفاق من جانب المؤسسات والأجهزة المعنية وفقا لربط الميزانية لكل بند من بنود الإنفاق، وفي بعض الحالات يحدث تجاوزات أو اعتمادات إضافية في أحد أبواب الموازنة العامة وقواعد ربط الميزانية، وتعليمات وزارة المالية تتطلب في كلتا الحالتين الالتزام بمجموعة من القواعد عند طلب الاعتمادات الإضافية أو عند التجاوز ولابد من الرجوع إلى السلطة التشريعية.

ولضمان عدم إساءة استعمال أموال الدولة والتأكد من إنفاقها على نحو ملائم، فقد نظم القانون عمليات صرف الأموال العامة على أربع خطوات هي: (مصطفى بوشامة، 2022، صفحة 236)

- الالتزام بالنفقة.
- التصفية.
- الأمر بالدفع.
- الصرف.

ثالثا: آلية عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية وتتجلى آلية عملها في: (أحمد واصف الوزني و خالد حسين الرفاعي، 2002، صفحة 327)

1: حالة الكساد الاقتصادي: وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها، وفي هذه الحالة فان الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية، وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

- زيادة مستوى الإنفاق العام: والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع وخدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد، وبالتالي يؤدي

زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

- كما قد تلجا الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الأنفاق العام، أو أعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.
- وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.

2: حالة التضخم الاقتصادي: والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار.

ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

- تخفيض مستوى الإنفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.
- رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب. ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.
- المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

رابعا: العوامل المحددة للسياسة المالية:

في ضوء الأهداف المعطاة سابقا، تقوم السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها: (مسعود درواسي، 2005-2006، صفحة 55)

- مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفء، فكلما كان الوعي كبيرا أدى إلى حصيلة أوفر للضريبة.
- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها.
- وجود سوق مالي يفتح المجال أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة.
- وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية
- تأثير الواقع والأحداث السياسية الهامة (كالاضطرابات والحروب) وانعكاساتها على السياسة المالية.
- وجود نظام سياسي قوي يطبق سلطته المالية بكل شفافية وموضوعية.

المبحث الثاني: المشاريع العمومية وإجراءات التجميد

بسبب الأزمة التي بدأت تظهر مع سنة 2014، صدرت عدة تعليمات عن الوزير الأول وكذا وزير المالية تمهد لإجراءات تجميد المشاريع التي اتخذت سنة 2015، ففي البداية أصدرت الأوامر لمراقبة النفقات وتسقيفها لترشيد المال العام، ثم بعدها أصدرت أوامر بتحديد الأولويات على مستوى كل قطاع، سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف الإجراءات المتعلقة بتجميد المشاريع العمومية ودورها في ترشيد النفقات العامة.

أولا: المشاريع العمومية وأنواعها

تعتبر المشاريع العمومية أحد أهم مظاهر التطوير والتحديث والتحسين في أي دولة، فهي بمثابة الأساس الذي يرتكز عليها استقرار المجتمع وتقدمه.

1- تعريف المشاريع العمومية: لقد تعددت التعريفات لمفهوم المشروع وذلك وفقا لخلفية الشخص وكذلك الغرض الذي من أجله سيتم إنشاء المشروع، فقد عرفت الموسوعة البريطانية المشروع على أنه: "جهد يستغرق انجازه يومين أو أكثر نحو تحقيق هدف معين ويحتاج إلى مجموعة من الفعاليات الإدارية والهندسية والاقتصادية" (محمد العلي عبدالستار، 2009، صفحة 23)

المشروع العمومي هو مجموعة من المنشات التي تمتلكها الدولة وتديرها بطريقة مباشرة لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجة الفرد، كما يمكن تعريفه على أنه المشروع التي تمتلكه وتديره الدولة أو إحدى الهيئات العامة سواء انفردت بذلك أو شاركها فيها الغير. (أمينة بركان، 2015، صفحة 106)

ونذكر بعض خصائص المشاريع العمومية: (أمينة بركان، 2015، صفحة 107)

- تتطلب المشاريع العمومية مجهودات كبيرة وأموال طائلة.
- المشاريع العمومية لا تهدف لتحقيق الربح.
- وحدة اقتصادية إنتاجية.
- هي في الأغلب مشاريع طويلة الأمد متعددة الأغراض.
- الاحتكار في مثل هذه المشاريع ضروري لأنه لا مجال للمضاربة والتنافس فيها.

2- أهداف المشروعات العامة:

إن تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروع العام، سواء تحقيق ربح من قيام هذا المشروع أو لم يتحقق، فالمنفعة العامة قد تكون في بيع سلعة أو تقديم خدمة بسعر تكلفتها أو اقل، ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أن المشروعات العامة لا تهتم إطلاقا بالربح بل يجب إن يتم ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشئ المشروع العام من اجلها، وفيما يلي أهم الأهداف التي تنشأ من اجلها المشروعات العامة:

- قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن القومي للدولة مثل صناعة الأسلحة والذخائر، أو اعتبارات اقتصادية وطنية كإنشاء الدولة المنتجة للنفط لتكريره آو أسطولا بحريا لنقله، أو إنشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة كأساس للتنمية.
- قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها بأقل من التكلفة لاعتبارات اجتماعية، كما في حالة الخبز والمنسوجات والأدوية.
- قد يكون الغرض من إنشاء الدولة لمشروعات إنتاجية هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدلا من التجائها لفرض ضرائب جديدة.
- وتوجد أهداف أخرى نوجزها فيما يلي:
- تقديم خدمة لكل من يطلبها بالسعر المحدد وان لا تتوقف بأي حال عن تقديم هذه الخدمة لكل من يطلبها بنفس السعر.
- أن تكون الخدمة كافية من حيث مستواها وأنظمتها واستمراريتها.
- أن ينعدم أي تمييز مجحف للمستهلكين من حيث السعر أو مستوى الخدمة. (أمينة بركان، 2015، صفحة 106)

3- مبررات وجود المشروعات العامة:

توجد عدة اعتبارات عن مبررات وجود المشروعات العامة منها: المالية، الإستراتيجية، الاجتماعية والاقتصادية (أمينة بركان، 2015، صفحة 107)

أ- الاعتبارات التمويلية:

نظرا لحاجة الدولة إلى الموارد المالية لكي يقوم الإنفاق على إشباع حاجات العامة وتلبية الاحتياجات والأعباء المتزايدة لذا تقوم بعض من الدول باحتكار إنتاج وتوفير سلع معينة.

ب- الاعتبارات الإستراتيجية:

كما هو الحال عند سيطرة الدولة التامة على الصناعات الضرورية اللازمة لسلامة الأمن القومي (صناعات الأسلحة والذخائر)، وذلك من اجل الحفاظ على سرية المعلومات عن أنواع وكمية الأسلحة.

ج- الاعتبارات الاجتماعية:

تقوم الدولة بتوفير السلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع والتي يتعذر عادة توفيرها بالخصوص لذوي الدخول المحدودة، وهنا نقوم الدولة بتوفيرها مثل البريد، الهاتف، الصحة، التعليم.

د-الاعتبارات الاقتصادية:

تحاول الدول تحقيق رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، من خلال المساهمة في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاربة الضغوطات التضخمية، والانكماش في الاقتصاد الوطني على النحو التالي:

- سيطرة الدول على الاقتصاد العمومي من خلال سيطرتها على أوجه الاقتصاد الأساسية كالمواصلات وإعمال المصارف والصناعات ذات المخاطر العالية كالحديد والصلب.
- إنشاء الدولة لبعض الوحدات النموذجية للإنتاج كمحطات البحوث والتجارب من اجل تطوير الإنتاج الزراعي.
- قيام الدولة ببعض المشروعات العامة وتوفير فرص العمل وزيادة الاستثمار القومي من خلال زيادة الاستثمار العام، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حجم الطلب الكلي الفعال مع العرض الكلي عند مستوى العمالة الكاملة.

4- أنواع المشاريع العمومية:

تتمثل أنواع المشاريع العمومية في:

أ- البرامج القطاعية الممركزة PSC:

وهي البرامج التي تتضمن مشاريع كبرى ذات بعد وطني واستراتيجي، أي يستفيد منها فئة معتبرة من سكان الوطن، وتكون موضوع مقررات باسم الوزراء أو المؤسسات العمومية تتعلق بالعمليات المسجلة باسم الوزراء أو باسم المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الموضوعة تحت وصايتهم، وكذا المؤسسات المتمتعة بالاستقلال المالي والإدارات المتخصصة، وتنفذ هذه البرامج إما من قبل الوزارة المعنية أو المؤسسات التي تقع تحت وصايتها، مثل الوكالة الوطنية للسدود بالنسبة لمشاريع الري الكبرى. (يوسف جيلالي، 2019، صفحة 20)

ب- البرامج القطاعية اللاممركزة PSD :

هو مخطط ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسير على تنفيذه، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريع وفي المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك.

وما يميز هذا المخطط أنه يندرج من طرف البلديات التنفيذية للولاية تحت وصاية الوزارات المركزية التابعة لها مثل مديرية الري، مديرية الأشغال العمومية، مديرية البناء والتعمير، والمديريات القطاعية الأخرى مثل: مديرية الصحة مديرية التربية، مديرية النقل.

حيث أن كل وحدة مركزية تضع برنامج مشاريعها وتعرضه على المجلس الشعبي المنتخب للمصادقة عليه، إذن فمصادقة المجلس الشعبي الولائي مهمة جدا في قبول هذه الاقتراحات لكونه المسئول على التنمية المحلية في الولاية. (يوسف جيلالي، 2019، صفحة 22)

ج- المخطط البلدي للتنمية PCD :

المخططات البلدية للتنمية هي عبارة عن برامج عمل تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني وتحدد مدتها وأولويتها وكيفية تمويلها، ويتم انجازها عبر مراحل، حيث تكلف كل بلدية بإعداد واعتماد

مشاريعها التنموية وترفعها للولاية وتتعلق المخططات البلدية بقطاعات تمس الحياة اليومية للمواطنين، كما تعتبر من الاختصاصات المباشرة للمجلس الشعبي البلدي، هذا الأخير يقوم بإعداد برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها. (ليندة أونسي، 2016، صفحة 229)

ونميز بين ثلاثة أشكال للمشروعات العامة: (أمينة بركان، 2015، صفحة 108)

- ✓ **عقود الامتياز:** تعهد الدولة في مثل هذه المشروعات العامة إلى الفرد أو الشركة بامتياز استغلال مرفق عام ذي صبغة اقتصادية لفترة معينة تقوم خلالها الشركة الملتزمة بإدارة المرفق تخت إشراف ورقابة الدولة ومن أمثلتها مشروعات البحث عن البترول.
- ✓ **عقود الإدارة:** تعهد الدولة لشخص بإدارة المرفق العام في مقابل أخر، وفي العادة مقابل جزء من الأرباح التي تحققها المرفق على أن تتحمل الدولة وحدها مخاطر المشروع.
- ✓ **الشركات المختلطة:** يأخذ شكل شركة المساهمة التي يشترك في رأسمالها الأفراد والسلطة العامة، لذا يكون من حقهم المساهمة في إدارتها كما يشتركون في تحمل المخاطر، وتساهم الدولة بنسبة 51 بالمائة، لكي تسيطر على الشركة.

ثانيا: تجميد المشاريع العمومية

تحتل المشاريع العمومية بأنواعها أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية.

عادة ما تكون مسؤولية إقامة المشاريع العمومية للدولة نظرا لحجم الاحتياجات المالية والبشرية كبيرة وعليه فمعظم الدول تخصص مبالغا ضخمة لإنجاز مختلف المشاريع كالمشاريع الهيكلية ومشاريع البنى التحتية التي تتطلب أموالا طائلة، والجزائر كغيرها من الدول قامت بإنجاز عدة مخططات تنموية، لكن مع الأزمة المالية وتراجع أسعار النفط أصبحت الدولة عاجزة على إتمام البرامج المسجلة وحتى تسجيل عمليات جديدة، مما أدى بالدولة إلى تجميد العديد من المشاريع وإدراج إصلاحات جديدة على نمط التسيير العمومي للميزانية العامة، حيث أكد وزير المالية إبراهيم جمال كسالي رفع التجميد عن بعض المشاريع ذات الأولوية في كل القطاعات بما فيها السكن، كما قررت السلطات رفع التجميد تدريجيا عن بعض المشاريع ذات الأولوية في كل القطاعات، من بينها العمليات المبلغة في إطار البرامج القطاعية الممركزة لقطاع السكن والتي هي معفاة من التدابير المتعلقة بتجميد المشاريع.

1- تعريف تجميد المشاريع:

تعتبر عملية التجميد التي مست العديد من المشاريع المبرمج إنجازها خيارا حتميا تضطر الدور والحكومات إلى اتخاذه والعمل به نتيجة لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالسياسة المالية المتبعة خلال تلك الفترة، وعليه يمكننا أن نعرف تجميد المشاريع بأنها عملية توقيف مؤقت للمشاريع المبرمج إنجازها، وذلك

بسبب عدم وجود القدرة على استكمالها، ويمكن أن يكون السبب وراء تجميد المشروع هو نقص التمويل، أو اضطرابات في الأسواق أو الاقتصاد، أو عدم توافق الأطراف العاملة على أهداف المشروع أو طرق العمل.

2- أهداف إجراءات تجميد المشاريع العمومية

تهدف إجراءات تجميد المشاريع العمومية إلى: (شعبان فرج، 2012، صفحة 90)

- خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والنفقات المطلوبة، والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.
- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.
- تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال الأسباب التقنية، ودراسة الدوافع والاتجاهات.
- مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها.
- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.
- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.
- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة المتوسطة والطويلة.
- تجنب مخاطر المديونية الحالية وآثارها خصوصا وأن كثيرا من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد ديونها التي من المحتمل أنها أسرفت فيها في الماضي.
- المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل وبالتالي تجنب المخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها.

3- متطلبات نجاح إجراءات تجميد المشاريع العمومية

لنجاح إجراءات تجميد المشاريع العمومية لابد من توفر مجموعة من المتطلبات نخص بالذكر منها: (محمد صديق، 2008، صفحة 34)

أ- ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم: إن الالتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري جدا لنجاح إجراءات تجميد المشاريع العمومية، فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات لمستعمليها، والمساءلة والرقابة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل إلى جانب السماح لكل الأطراف بالمشاركة في رسم سياسة الدولة وتوجيه نفقاتها، سوف يساهم في ذلك فضلا على أن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد.

ب- إرادة سياسية قوية: إن وجود حكومة قوية تواجه كل التحديات خاصة تضارب المصالح بين مختلف الفئات أثناء تخصيص المواد، ويعد أمرا ضروريا لاستكمال هذه الإجراءات فبالرغم من توفر القدرة على اتخاذ القرار لابد من توفر الإمكانيات اللازمة للتأثير على تنفيذه من أجل إعطاء سياسة الموازنة فعالية كاملة.

ج- كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها: إن غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة والقيام بالوظائف المحددة لها لا يحقق هذه الإجراءات، وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح، لذا ولنجاح تام لهذا الإجراء الجديد وجب توافر جهاز إداري كفء لأن الإدارة السياسية والمشاركة الفعالة وحدها لا تكفي.

د-التطبيق الجاد للمعرفة العامية المكتسبة: ينبغي تطبيق كل ما تم التوصل إليه من خبرات وإقامة سياسة اقتصادية **حكيمة** رهينة بوجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به ويجبر الحاكم على الالتزام به.

هـ- **توفر نظام محاسبة ورقابة فعال:** ضرورة توفر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط لو على **أن** تتضمن عملية الرقابة التقييمية والتي من خلالها يمكن التعرف على عمليات الإنفاق ومجالاته ويمكنها تقييم كل عملية واطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام هو.

و-الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص: أثبتت التجارب أن توسيع الدولة في إقامة المشروعات العامة المملوكة لها ينتج عنه عجز في الموازنة ونمو في المديونية، لذا وفي ظل التوجه نحو اقتصاد السوق يمكن الاعتماد على القطاع الخاص في إنجاز المشاريع وبأقل تكلفة مع تحقيق الربح لان المستثمر الخاص يحرص على الأموال لجل ذلك، أما لو تقوم الدولة بتلك المشاريع فسوف يحدث تبذير للمال، اختلاسات مما يزيد تكلفة المشروع.

4- التعليمات الوزارية الخاصة بالتجميد:

- **التعليمة الوزارية رقم 572الصادرة بتاريخ 25-02-2015**عن المديرية العامة للميزانية الصادرة عن رئيس مجلس الوزراء المتعلقة بمصفوفة تجهيز عمليات المعدات في إطار ترشيد الميزانية.

الجدول رقم 1: بيان موجز لعمليات المعدات العامة

بيان موجز لعمليات المعدات العامة للدولة	
عمليات المعدات المتعلقة ببناء البنى التحتية والأعمال التي لم يتم إطلاقها.	تجميد العمليات ما لم يتفق على خلاف ذلك.
عمليات المعدات المتعلقة بالصيانة، إعادة التأهيل التطوير، توسيع البنية التحتية القائمة.	-لا تتأثر عمليات الصيانة بالتجميد. -إعادة التأهيل والإصلاح، على أساس كل حالة على حدا. -التطوير، تمديد التجميد.
بدأت بالفعل عمليات المعدات المتعلقة بالعمل، والتي تم إنهاء العقود الخاصة بها.	علاج كل حالة على حدا.
العمليات المتعلقة ببناء الهياكل التي تم البدء في إجراء دراسات لها و إتمامها.	تتأثر بالتجميد مع دفع رسوم الدراسة.
عمليات اقتناء الإمدادات و المعدات لصالح البنى التحتية التي تم تسليمها مؤخرا أو قيد التنفيذ.	يتم الإفراج عنها حسب الأولويات التي تحددها القطاعات حسب المظاريف المخصصة.
العمليات المتعلقة بالدراسات.	-الدراسات قيل التحقيق معنية بالتجميد. -لا تتأثر دراسات المصلحة العامة بالتجميد (إحصائيات...الخ).
العمليات المتعلقة بالخدمات.	علاج كل حالة على حدا.
التخصيص الجغرافي (حسب الموقع الجغرافي).	تتأثر بالتجميد.
التخصيص الفني (حسب الطبيعة)	لا تتأثر بالتجميد.
المركبات الإدارية.	اقتناء المركبات المراد تجميدها ما لم يتم التنازل عنها.
مشاريع المشتريات العامة التي تنطوي على اقتناء المركبات المستهدفة من قبل لجان السوق المختصة من قبل تعليمات الوزير الأول.	-سيتم التعامل مع العقود التي يتم إخطارها للموردين على أساس كل حالة على حدة. -ستجمد العقود التي لا يخطر بها الموردون باستثناء العمليات التي تنطوي على اقتناء أدوات التدخل، التي ستعالج على أساس كل حالة على حدة.
-القطاع 6 " التعليم، التدريب" القطاع الفرعي 62 " التعليم" : (psd). **-الفصل 622" التعليم الثانوي"، الفصول 623 "التعاليم الأساسية".**	لا تتأثر جميع المشاريع غير المدرجة من قبل رئيس الوزراء و التي كانت موضوع نظام الوثائق الرسمية بالتجميد.
مباني المدرسة.	وقد صدرت تعليمات لقطاعات الإسكان والتعليم الداخلية بإعداد قائمة بالمشاريع للعام الدراسي 2016-2017 لعرضها على رئيس الوزراء. لن تتأثر عمليات إصلاح وعادة تأهيل وصيانة البنية التحتية للمدارس الحالية بالتجميد.

المصدر: الوثائق الداخلية لمديرية البناء والتعمير.

- **التعليمة الوزارية رقم 3218 الصادرة بتاريخ 25-06- 2015 عن المديرية العامة للميزانية عن رئيس الوزراء والمتضمنة:**

تجميد عمليات المعدات العامة: تجميد أي مشروع لم يتم إطلاقه ما لم يكن هناك تفويض صريح للوزارة، وفقا للأولويات المعلنة من قبل الحكومة وذلك بالنسبة لاستكمال المشروع بالكامل وإعادة هيكلة برنامج القطاع لضمان وقف تمويله وإنهائه.

- **التعليمة الوزارية رقم 4284 الصادرة بتاريخ 08-8-2015 عن المديرية العامة للميزانية عن رئيس الوزراء المتضمنة:**

– تجميد مشاريع المعدات التي لم يتم إطلاقها: تعنى، باستثناء برامج التنمية المحلية (PCD)، جميع المشاريع التي لم تخطر بشأنها أمر إداري، بما في ذلك تلك الممولة بموجب حسابات التخصيص المحددة.

– تأجيل عمليات شراء السيارات الإدارية حتى عام 2016: تم التأكيد على توجيهات رئيس الوزراء المتعلقة بالتأجيل للسنة المالية 2016 لأي عملية شراء سيارة، بما في ذلك أولئك الذين تم تسجيلهم بالفعل بموجب موازنة 2015.

يسري هذا الإجراء أيضا ما لم يتم الاتفاق المسبق من رئيس الوزراء على المشتريات أو المشاريع المتعلقة بالحصول على المركبات التي تخضع للتأشيرة الصادرة عن هيئة العقود العامة المختصة والتي لم تكن موضع توقف.

- **التعليمة الوزارية رقم 2530 الصادرة بتاريخ 28-04-2016 عن المديرية العامة للميزانية** التي تتضمن:

– تظل عمليات اقتناء المركبات خاضعة للتجميد ما لم يستثنيها رئيس الوزراء صراحة على النحو المبين في المصفوفة.

– عمليات التمويل الذاتي على الميزانيات المحلية وصندوق التضامن للسلطات المحلية وكذلك الصناديق الولائية لإعادة تأهيل المحفظة العقارية للبلديات لا تتعلق بالتجميد بل تظل قائمة، ضمن الحدود الصارمة لسقف الصرف الذي ستعلنه وزارة الداخلية والسلطات المحلية.

– تظل عمليات تجديد المعدات والأثاث مجمدة ما لم يتم التنازل عنها صراحة من قبل رئيس مجلس الوزراء، ويجب على القطاعات توجيه جهودها نحو الحفاظ على المعدات والأثاث وصيانتها.

– تظل جميع عمليات معدات الدولة الممولة بموجب حسابات التخصيص الخاصة متأثرة بإجراءات التجميد، ما لم يتم التنازل عنها صراحة من قبل رئيس الوزراء.

- **التعليمة الوزارية رقم 1156الصادرة بتاريخ 19-02-2017 عن المديرية العامة للميزانية** والتي تتضمن إجراءات لضبط الإنفاق العام للسنة المالية وذلك في إطار الحفاظ على ميزانية الدولة والتي تتمثل في:

– لا تتعلق تدابير التوفير في النفقات التشغيلية للخدمات التي تم اتخاذها في عام 2016، موضوع الإرسال رقم 2016– 153 MF بتاريخ 21 أكتوبر 2016 من وزير المالية، بالسنة المالية 2017.

– لا تتأثر برامج الأجهزة الحكومية التي تم الإبلاغ عنها في عام 2017بإجراءات ترشيد الميزانية، موضوع الإرسال أرقام 5728 و2530، ومع ذلك يجب أن يتم تنفيذ نفقات المعدات هذه وفقا لأحكام المادة 120 من القانون رقم 16–14 المؤرخ 28 ديسمبر 2016 بشأن قانون المالية لعام 2017 والنصوص اللاحقة، ما لم يتم التنازل صراحة من قبل رئيس الوزراء، تتم معالجة برامج معدات الدولة التي تم الإخطار بها قبل عام 2017 وفقا لمصفوفة المعالجة لعمليات المعدات.

- **التعليمة رقم 3431 /م.ع.م/2020، الصادرة بتاريخ 2020/07/08**

وهي تعليمة صادرة عن المديرية العامة للميزانية موضحة للتعليمة الصادرة عن الوزير الأول رقم 190 /و.ز/2020 والمتعلقة بإجراءات التحكم في نفقات التجهيز، حيث حددت هذه التعليمة بدقة العمليات المعنية بالتجميد وتلك التي رفع عنها التجميد كما يلي:

– **العمليات المعنية بتجميد اعتمادات الميزانية الخاصة بها**

✓ عمليات التجهيز العمومي في إطار برامج قطاعية مركزية أو غير ممركزة (psc/psd)، والتي لم يعطى أمر بانطلاق الخدمة بعد، بما في ذلك تلك المتعلقة بالدراسات أو تقديم الخدمات.

✓ العمليات التي تم إنهاء الدراسات الخاصة بها ولم يمنح "أمر خدمة (ODS)" لبدء الأشغال.

✓ العمليات التي كانت موضوع إجراءات التجميد السابقة.

✓ العمليات المتعلقة بالاستحواذ على المشاريع التي لم يتم إطلاقها.

– **العمليات الغير المعنية بتجميد اعتمادات الميزانية الخاصة بها**

✓ عمليات التجهيز العمومي في إطار قطاع التربية والتعليم وكذا قطاع الصحة، أيا كان نمط التسيير (psc/psd).

✓ عمليات التجهيز العمومي في إطار المخططات البلدية للتنمية (psd).

✓ اقتناء مركبات منفعة وسيارات التدخل (الشاحنات، المعدات، وما إلى ذلك) من ميزانية التجهيز لتجميع القمامة المنزلية، لمراكز الردم التقنية، لخدمات الحماية المدنية، إدارة الأمن الوطني والغابات وتلك المتعلقة بالوصول إلى موقع تركيب إشارات الملاحة البحرية.

✓ شراء معدات ومستلزمات الإعلام الآلي للاستخدام التعليمي المخصص لمؤسسات التعليم والتكوين المهني.

✓ العلميات موضوع أمر بانطلاق الخدمة ODS المنصوص عليها في أحكام المادة 12 من المرسوم الرئاسي رقم –15 247 الصادر في 16 سبتمبر 2015 المتعلق بالصفقات العمومية وتفويض المرفق العام.

✓ عمليات الإصلاح، التهيئة، الصيانة، الترميم والعصرنة لاستكمال الأعمال المتعلقة بالبنية التحتية والمعدات الموجودة.

✓ الملاحق الخاصة بالعلميات التي تكون في طور التنفيذ.

✓ تكاليف الإدراج والإعلان، بالنسبة لعمليات التي تم إنهاء إجراءات الإعلان عن المناقصة التي لم يمنح الأمر بانطلاق الخدمة بعد.

✓ المشاريع ذات عدة حصص (التخصيص الفني) التي تم الإبلاغ عن ODS الخاصة ببدء العمل لحصة واحدة أو لعدة حصص.

✓ المشاريع التي كانت محل فسخ لمعقد والتي بلغ معدل التقدم في العمل المنجز بها مستوى كبير (يساوي أو أكثر من 50 %).

✓ العمليات المتعلقة بمكافحة حرائق الغابات (الأشغال الحرجية، وصيانة الغابات، وفتح وتطوير مسارات الغابات، وفتح وتطوير خنادق الحماية من الحرائق.

✓ العمليات التي تم رفع التجميد عنها من قبل في التعليمات رقم 127 والصادرة 29 مارس 2020 من طرف الوزير الأول.

✓ عمليات اقتناء المعدات والتجهيزات للهياكل التي تم إنشاؤها واستلامها لوضعها حيز الخدمة.

- **التعليمة الوزارية رقم 3483 الصادرة بتاريخ 2020/07/12**

هذه التعليمة صدرت من المديرية العامة لوزارة المالية بناءا على تعليمة الوزير الأول رقم 1142/و.ا الصادرة بتاريخ 2020/06/09، والمتعلقة برفع التجميد عن مشاريع قطاع السكن، حيث خصت العمليات المسجلة لصالح وزارة السكن (PSC) ضمن القطاعات الفرعية التالية:

قطاع فرعي 38 : تهيئة الإقليم (برنامج المدن الجديدة).

قطاع فرعي 47 : إعلام آلي (برامج الرقمنة).

قطاع فرعي 52 : منشآت الطرق (برامج المدن الكبرى).

قطاع فرعي: 57الهياكل الإدارية (هياكل الأمن.)

قطاع فرعي 81: التعمير والتهيئة (أشغال طرق وشبكات مختلف الولايات).

- **التعليمة رقم 4154 الصادرة بتاريخ 2020/08/10 :**

هذه التعليمة الصادرة عن المديرية العامة بوزارة المالية هي تكملة للتعليمة رقم 3431 السابقة، وموضوع هذه التعليمة يخص الصناديق الخاصة بتنمية الجنوب، حيث نصت بصريح العبارة على أن الصناديق الخاصة بتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا ليست معنية بعملية التجميد، وأن الترخيص باستعمال الأرصدة الإيجابية لحسابات التعيين الخاصة بهذه الصناديق سيتم تبليغه بإرسال لاحق.

ثالثا: دور أدوات السياسة المالية في رفع التجميد عن المشاريع العمومية

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الأساسية التي تساعد في رفع التجميد عن المشاريع العمومية في الجزائر بعد الأزمة الاقتصادية، ومن الأدوات السياسة التي يمكن استخدامها في هذا الإطار نذكر: (فاطمة الزهراء بن عبد القادر، 2020، الصفحات 12-13)

1- الزيادة في الإنفاق العام:

حيث يمكن للحكومة زيادة الإنفاق العام على المشروعات الهامة والبنية التحتية من خلال زيادة الميزانية العامة أو إطلاق حوافز ضريبية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المشاريع، وهذا ينطوي عادة على زيادة الإنفاق الموجه لتمويل الأنشطة التي تؤدي إلى توفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

2- الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي:

من أجل تمويل المشروعات العمومية ورفع التجميد عنها يجب على الحكومة الحفاظ على المالي والنقدي وضمان توفير السيولة والتمويل اللازم.

3- الاستقرار السياسي:

يمكن للاستقرار السياسي والأمني أن يلعب دورا هاما في تعزيز الثقة في الاقتصاد وجذب الاستثمارات، وبالتالي زيادة الإنفاق على المشروعات العمومية ورفع التجميد عنها.

4- الإصلاحات الهيكلية:

وتتضمن الإصلاحات المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والإدارة والتكنولوجيا والمؤسسات، حيث يمكن أن تساهم في تحسين فعالية استخدام موارد الحكومة وترشيد الإنفاق وبالتالي زيادة فرص نجاح المشروعات العمومية ورفع التجميد عتها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل تبينا لنا أن السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من الخطط والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لإدارة وتحديد الموارد المالية للدولة، بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن هذه السياسة الضرائب والإنفاق والميزانية العامة للدولة، أما تجميد المشاريع العمومية فهو أحد أدوات السياسة المالية المهمة والتي يتم فيها تعليق أو تأجيل تنفيذ المشاريع الحكومية أو منع إقرار مشاريع جديدة حيث تتأثر هذه الأخيرة بالسياسة المالية بشكل مباشر بسبب تأثيرها على ميزانية الحكومة، إذا كانت الحكومة تواجه مشكلات في الميزانية فقد تضطر إلى تجميد بعض المشاريع لتحسين موارد الحكومة، علاوة على ذلك يمكن للسياسة المالية الحكومية تقليل عدد المشاريع الجديدة التي تطلقها الحكومة وذلك عن طريق تقليل المصاريف الكلية وتقليل الصرف الحكومي بشكل عام.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية لدور السياسة المالية في رفع التجميد عن المشاريع العمومية

تمهيد:

بعد العرض النظري الذي قدم في الفصل السابق قصد التعرف إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع، حيث تعرفنا فيها على مفهوم السياسة المالية وآلياتها في الجزائر وكذا التعريف بالمشاريع العمومية وإجراءات تجميدها، كما قمنا بالتطرق إلى التغييرات التي مست نمط العمل الخاص بهذا النظام في ظل الظروف المالية الصعبة التي شاهدتها البلاد والتي نتج عنها تجميد العديد من المشاريع العمومية، وفي هذا الفصل سنحاول تعزيز دراستنا النظرية بمثال قمنا به على مستوى مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية ميلة، وذلك من خلال إبرام التغييرات التي يعمل بها حاليا والتي تهدف أساسا إلى ترشيد النفقات العمومية والتسيير الأمثل للمشاريع العامة.

وقد تضمن هذا الفصل مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: تقديم مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية ميلة

المبحث الثاني: عرض نموذج لمشاريع مجمدة على مستوى الولاية

المبحث الأول: تقديم مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية ميلة

في هذا المبحث تم التعرف على هذه المديرية، والتطرق إلى مختلف مصالحها والهيكل التنظيمي لها وذلك بالاعتماد على مختلف وثائق المديرية.

أولا: تعريف المديرية:

هي عبارة عن هيئة معنوية إدارية تابعة للتوظيف العمومي، أنشأت سنة 1400هـ الموافق ل 14 جوان 1980 وفق المرسوم الإداري الذي أسس كيفية تنظيم وسير شؤون المديرية مقرها حاليا بالحي الإداري لولاية ميلة، وهي تابعة لوزارة السكن والعمران، تم تقسيمها إلى مديريتين سنة 1998 طبقا للقرار المؤرخ في سبتمبر 1980، المتضمن تحديد الأعمال المنوطة بالمديريات الولائية التابعة لوزارة السكن والمصالح المكونة لها، والتي انبثقت عنها مديرية أخرى وهي مديرية السكن والتجهيزات العمرانية.

تتكون مديرية التعمير والبناء كغيرها من المديريات على عدة مصالح وسنأتي على ذكرها بالتفصيل فيما بعد، لها فروع تتوزع في مختلف دوائر الولاية والتي يقدر عددها بثلاثة عشر فرع، كل هذا من اجل تسهيل عملية تقديم الخدمات العمومية، تظم هذه المديرية 220 خلال سنة 2023 موظف حسب مختلف التخصصات التي تتطلبها المديرية في تسيير شؤونها التقنية والإدارية تضم موظفين في:

1- **السلك التقني:** والمتكون من:

- مفتشي التعمير.

2- مهندسين دولة في البناء.

- مهندسين معماريين.
- التقنيين الساميين والتقنيين وأعوانهم.

3- السلك الإداري:

والذي يضم مهندسي دولة في الإعلام الآلي ووثائقي أمين محفوظات بالإضافة إلى مساعدين إداريين وأعوان الرقن، لها أيضا حاجب يقوم بتوصيل المراسلات الخاصة بالمديريات والجماعات المحلية التي تتعامل معها كما استفادت من أعوان الأمن والمراقبة.

4- الأعوان المتعاقدين:

تهتم المديرية بمتابعة انجاز مشاريع البناء والتعمير والتهيئة العمرانية من البداية (الإعلان عن المناقصة لانجاز المشروع إلى غاية التسليم النهائي له).

فمن خلال هذا النشاط الذي تقوم به فإنها وبالتأكيد ترتبط مع هيئات وجيهات أخرى، لأجل إتمام الأشغال على أكمل وجه، ومن بينها نذكر:

- الوزارة، الولاية، البلدية، مديرية الري، مديرية الشؤون الدينية، مديرية السياحة، مديرية الأشغال العمومية، الشركة الوطنية للكهرباء والغاز...

ثانيا: وظائف وأهداف المديرية

وفي هذا العنصر تم عرض وظائف المديرية، وذكر أهدافها.

1- وظائفها:

نظرا لحجم الأعمال التي تقوم بها مديرية التعمير والبناء والتي هي موكلة إليها وجدت عدة وظائف ومهام إضافة إلى ذلك ظهور أقسام وفروع للتقليص من أعبائها، ففي المادة 01 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 أفريل 1980 فإنها تقوم بالوظائف التالية:

- السير على إيجاد وسائل التعمير ودراستها وتنفيذها مع مصالح الجماعات المحلية.
- إعطاء آراء تقنية لإعداد مختلف سندات التعمير والسير على مراقبتها.
- متابعة دراسة الهيئة والتعمير الرامية إلى التحكم في تطوير إقليم البلدية بالتعاون مع المصالح المعنية.
- دعم ومتابعة عمليات التجديد الحضري والتهيئة العقارية.
- السهر في إطار التشريع والتنظيم المعمول به على تنفيذ إجراءات نظام التعمير واحترام الجودة المعمارية للبناء وحماية المعالم التاريخية والثقافية.
- ترقية إجراءات إدماج البنايات التلقائية والتجمعات السكنية في مجال التعمير والهندسة المعمارية.
- القيام بجرد العناصر المكونة والمميزة للهندسة المحلية للحفاظ عليها وإدماجها.
- اتخاذ كل الإجراءات قصد تحسين الإطار والمبنى وتطوير السكن للمتطلبات الاجتماعية، والجيو إقليمية والتهيئة العقارية.

2- أهدافها:

- تسهر على وضع سياسة التعمير، السكن وتوزيعها على مستوى الولاية.
- وضع سياسة التهيئة العمرانية (تخصيص الأراضي).
- متابعة تطور وسائل الدراسات والانجاز على المستوى المحلي.
- تجميع المعلومات المتعلقة بمختلف القطاعات على مستوى الولاية.
- الحرص على ضبط أسعار مواد البناء.
- توفير مواد البناء.
- إحصاء الخصوصيات العمرانية.
- ترميم البيانات التاريخية، مساجد، متاحف، .....الخ.

ثالثا: مصالح مديرية التعمير والهيكل التنظيمي لها

لا بد أن كل مديرية من المديريات تعمل على وضع هيكل إداري فعال لتنظيم المهام وتبينها، وهذا لتفادي اختلاط الصلاحيات كذلك ضمان تسيير الموارد البشرية، وفيما يلي سنشرح مصالح هذه المديرية بالتفصيل مع وضع الهيكل التنظيمي لها:

- **المدير:**

هو المسئول الرئيسي الوحيد لكل مصالح المديرية، يتكفل بتسيير وإعطاء الأوامر إلى كل المصالح وتتلخص مهامه الرئيسية فيما يلي:

✓ مكلف بتسيير المديرية مع مراعاة السلطة الإدارية على جميع الموظفين.

✓ يقوم بتنسيق ومراقبة عمل بمصالح المديرية.

✓ يمثل المديرية في جميع الأعمال الإدارية والمهنية.

- **أمانة المدير:**

للمدير سكرتارية تعمل مباشرة معه ومن ثم اعتبرت خاصة به، تقوم بأعمال عدة تتمثل في:

✓ استقبال البريد اليومي الوارد إلى المديرية من مختلف المصالح والهيئات الخارجية وكذا الوارد إليها من مختلف مصالح المديرية والتي تتعلق بانشغالات الموظفين حيث تقوم بفرزه ووضعه في مصنف للإمضاءات وإدخاله للمدير ليضع ملاحظاته عليها وتوجيهه وتعيين المصلحة المكلفة بالرد عليه.

✓ تقوم السكرتيرة بدورها بتسجيله وتوزيعه على مختلف المصالح المؤشرة عليها من طرف المدير.

✓ تقوم بتسجيل وإرسال البريد الصادر من مختلف مصالح المديرية إلى الهيئات والمديريات المعنية.

✓ تقوم بحفظ أسرار العمل وتطبيق تعليمات المدير.

✓ تقوم بإرسال الفاكس والتلكس واستقبال المكلمات والرد عليه.

✓ حفظ وترتيب الوثائق والمستندات الخاصة بمكتب المدير على مستوى الأمانة.

✓ استقبال المكالمات الهاتفية الداخلية والخارجية وتحويلها إلى المدير وتسجيلها عند غيابه.

✓ تنظم له عملية استقبال الزبائن.

✓ تذكير المدير بالاجتماعات والخرجات الميدانية المبرمجة في مختلف مصالح الولاية .

1: مصلحة الهندسة المعمارية والبناء

يسهر على متابعة وتطوير وسائل الدراسات والانجازات في الولاية والبحث عن طرق ووسائل تنميتها، كما تقوم بالمشاركة في التطبيق التقني في مجال البناء، تعمل أيضا على تطوير وسائل قواعد البناء وهي تضم هذه المصلحة 04 مكاتب هي:

ا –**الأمانة:** لها نفس مهام أمانة مصلحة التعمير.

ب – مكتب الدراسات ومقاييس البناء: مهامها تتمثل في:

- متابعة تطور وسائل الدراسات والانجازات.
- تنفيذ في إطار الصلاحيات المخولة له (المخطط السنوي للقطاع طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية).
- متابعة سير اتجاهات أسواق مواد البناء.
- القيام بمتابعة الأعمال الخارجية وتقسيمها دوريا قصد إرسالها لسلطة الوصية.

ج- مكتب التنظيم التقني ونوعية البناء: مهامها تتمثل في:

- المشاركة في تطوير وتنفيذ التنظيم التقني في ميدان البناء.
- تنفيذ السياسة التقنية في البناء والتأكد من نشرها وتطبيق القواعد التقنية.
- ضمان السند التقني في مصلحة التعمير عند القيام بمختلف الدراسات ودراسة ملفات رخص البناء وخاصة المتعمقة بالمشاريع الهيكلية.

د-مكتب النمط ومواد البناء: مكلف بما يلي:

- متابعة سير ميول سوق مواد البناء.
- المشاركة مع الإدارات والمصالح المعنية بدراسة وتطوير المنتوج، المواد والمكونات الجديدة أو التقليدية المستعملة في البناء ورقابة استعمالها.
- ضمان جمع واستغلال كافة المعطيات المتعلقة بالإنتاج واستعمال المنتوج والمواد على المستوى المحلي.

2: مصلحة التعمير والتهيئة الحضرية:

- تسير هذه المصلحة مع المصالح الجماعية إلى انجاز دراسات التعمير وتطبيقها.
- يدلى برأيه التقني حول مختلف عقود التعمير.
- اتخاذ جميع الإجراءات لتحسين المحيط المبنى وتطوير البناء تطبيقا للمقاييس والشروط الاجتماعية الجغرافية، المناخية، التهيئة العمرانية.
- تحديد أرضيات المشاريع المختلفة (سكنية، خدماتية، مرافق عامة أو خاصة)
- الإشراف على عمليات المكاتب التابعة له.
- تلبية مراسلات المديرية وتمثيل المديرية على مستوى الوزارة.
- تمثيل المديرية محليا في حالة غياب المدير العام.

وتضم هذه المصلحة (05) مكاتب و هي:

أ- مكتب الأمانة: لمصلحة التعمير أكثر من سكرتيرة كل واحدة تقوم بدورها الخاص بها وتتمثل هذه الأدوار فيما يلي:

- تسجيل البريد الوارد من أمانة المدير وإدخاله لرئيس المصلحة في مصنف الإمضاءات الذي يقوم بدوره مراجعته وتكليف الموظف بتحرير الرد كل في إطار تخصصه.
- تقوم بإرسال البريد الصادر الخاص بالمصلحة إلى أمانة المديرية للإمضاء من طرف المدير وبعد تسجيله من طرف سكرتيرتة، تقوم أمينة المصلحة بحفظ نسخة منه تقدمها للموظف الذي قام بتحرير الرد لحفظها على مستوى مكتبه.
- تقوم أمينة المصلحة بكتابة كل البريد الذي تكلف به بواسطة الكمبيوتر، كما تقوم بحفظه في ذاكرته وطباعته عند الضرورة.
- تقوم الأمينة بوضع ختم المصلحة على كل الرسائل والملفات الممضية من طرف رئيس المصلحة.

ب- مكتب أدوات التعمير: مكلف بما يلي:

- متابعة بالتعاون مع الأجهزة المختصة بدراسات التهيئة والتعمير الهادفة إلى التحكم في تطوير الإقليم البلدي.
- تنفيذ ومتابعة سير تعلم وإعداد وسائل واليات التهيئة والتعمير بالتعاون مع الجماعات المحمية.
- ضمان التشاور مع الجماعات المحمية في إطار إعداد وسائل التعمير.
- السير بالتعاون مع المصالح المؤهلة على أخذ التدابير التشريعية والتنظيمية الخاصة لبعض المناطق من الإقليم.

أدوات التعمير هي:

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير P D A U.

وهي أدوات للمخطط المجالي والتسيير الحضري يحدد توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأراضي والبناء.

ج- مكتب التهيئة الحضرية والترقية العقارية:

- المبادرة ومتابعة عمليات التحسين الحضري.
- المساعدة التقنية للعملاء المكلفين بتسيير عمليات التجديد الحضري والترقية العقارية.
- متابعة عمليات الترقية والنشاطات الهيكلية.

د- مكتب عقود التعمير والمراقبة: وهو المكتب المعني بدراسة ومن مهامه ما يلي:

- السير على تطبيق القواعد التشريعية والتنظيمية في مجال التهيئة والتعمير.
- الإدلاء طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما بالآراء التقنية أو المتعلقة بتسليم شهادات التعمير ومراقبة تنفيذها.
- ضمان المحافظة وتسيير الوثائق المتعمقة بأعمال التعمير.
- إعداد الإحصائيات في مجال التهيئة والتعمير.

هـ-مكتب الهندسة المعمارية: مكلف بما يلي:

- القيام بجرد العناصر المكونة للهندسة المعمارية المحلية قصد المحافظة عليها وإدماجها بالتعاون مع السلطات المحلية.
- تنشيط الحوار في ميدان الهندسة المعمارية والمحيط المبني.
- ترقية إجراءات إدماج البيانات التلقائية والتجمعات السكنية في مجال التعمير والهندسة المعمارية.
- السهر على الدراسات الخاصة بالمشاريع الهيكلية والمعالم الحضرية.
- المشاركة في دراسة الملفات الخاصة برخص البناء والتحقق فيها.

3: مصلحة الإدارة والوسائل:

تعمل هذه المصلحة على تسيير طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها والإمكانات البشرية، المالية والمادية التي توجد تحت تصرف المديرية، كما تقوم بوضع الوسائل اللازمة لتطبيق القوانين العامة للاطلاع

عليها وتطبيقيا بالمشاركة مع المصالح المعنية الأخرى بتطبيق القوانين وإعطاء تقييم مرحلي للنتائج وتظم هذه المصلحة أربعة مكاتب هي:

أ-الأمانة: مهامها:

- استقبال البريد الوارد.
- تسجيله في سجل البريد الوارد.
- تقديمه إلى رئيس مصلحة للاطلاع عليه، وتقوم بتوزيعه على المكاتب المكونة للمصلحة والاحتفاظ بما يخصه.
- حفظ محاضر الاجتماعات الواردة من الولاية والوزارة الوصية.

ب- مكتب تسيير المستخدمين: تتمثل مهامه فيما يلي:

- تسيير ومتابعة الحياة المهنية للموظفين العاملين بالسلك الإداري أو السلك التقني للمديرية هذا منذ بداية النشاط إلى غاية الإحالة إلى التقاعد، وهذا طبقا للتنظيم الساري المفعول.
- اتخاذ القرارات الواردة في قانون العمل من بين ما يشرف عليه مكتب قرار العزل، التثبيت، الانتداب، الإحالة على التقاعد، الإحالة على الاستيداع.
- القيام بكل إجراءات التوظيف منذ الإعلان عن فتح المسابقة إلى غاية إصدار قرار التثبيت.
- إصدار قرار التثبيت للموظفين الذين قد انهوا فترة التربص.
- السهر على توفير الموارد البشرية اللازمة لتسيير المصالح.
- القيام بالإحصاء الدوري للموظفين عند نهاية السنة المالية بإعداد حصيلة الشغل وقائمة تعداد الموظفين.
- إعداد قرارات الترقية في الدرجات وكذا قرارات تقويم الاقدمية للموظفين، وتسليم نسخة من القرار إلى مكتب المحاسبة والميزانية العامة.
- إنشاء اللجنة المتساوية الأعضاء وتجديدها.
- إنشاء لجنة الخدمات الاجتماعية وتجديدها، وهي اللجنة المكلفة بتقديم خدمات اجتماعية للموظفين (منح القروض المالية ...).
- إعداد مقررات العطلة السنوية، شهادات العمل، قرارات الاستقالة، إنهاء المهام....إلخ.

ج- مكتب الميزانية المحاسبة والوسائل العامة

تنقسم مهام هذا المكتب إلى قسمين والذي من خلالهما تتم عمليتي الالتزامات بالدفع والتحويلات:

- **قسم التسيير:**

ينحصر نشاطه في تسيير الشؤون الداخلية للمؤسسة مثل تحضير حوالات الدفع الخاصة بأجور الموظفين ومستحقات مشتريات المعدات واللوازم وهذا بعد الحصول على الاعتمادات المفتوحة أو المفوضة (الميزانية) من طرف الوزارة، الآمرون بالصرف الرئيسي فور وصول الاعتمادات المفتوحة أو المفوضة يتم الآمرون الثانويين بتقسيمها إلى مواد وبنود ثم ترسل مع كشف الميزانية الأولية إلى المراقب المالي للتأشير عليها، بعد فحصها والتأكد من صحة المبالغ المقيدة في كل بند بعدها يرجعها إلى الآمرون بصرف الثانويين

الذين بدورهم يرسلونها مرة أخرى إلى أمين الخزينة وهذا بالنسبة للالتزامات، أما بالنسبة للصرف والتحويل وقبل كل عملية تحويل يقوم الآمرون بصرف الثانويون بإعداد بطاقة الالتزام يبعث بها مرفقة بوصل الطلبية والفاتورة إلى المراقبة المالية، التي بدورها ترجعها بعد فحصها والتأشير عليها، وترسل مرة أخرى إلى أمين الخزينة مصحوبة بحوالة دفع وإشعار بالتحويل.

- **قسم التجهيز:**

يكلف هذا القسم بمعالجة الشؤون الخارجية للمؤسسة ومتابعة الصفقات التي تبرم مع المتعاملين، و إعداد حوالات الدفع الخاصة بأجور ومستحقات هذا الأخير، وهذه العملية تتم خلال المدة المتفق عليها في الصفقة بعد الحصول على البرامج المدون بها وقرارات التسجيل من طرف الوزارة يرسلها الآمرون بالصرف الثانويون لترسل مرة أخرى إلى أمين الخزينة هذا بالنسبة للالتزامات أما فيما يخص الصرف والتحويل فقبل كل عملية ترسل بطاقات الالتزام ونسختان من العقد المبرم إلى المراقبة المالية لفحصها والتأشير عليها ثم تبدأ عمليتي الصرف والتحويل بإرسال الوثائق المؤشر عليها مصحوبة بشهادات الدفع وضعية نهاية لمعملية بطاقة الالتزام، حوالة الدفع.

د- مكتب المنازعات والتوثيق: وتنحصر مهامه في:

- تنفيذ الإجراءات الموجهة لضمان تطبيق التنظيم.
- معرفة النزاعات العامة ومتابعتيها وحلها وتسويتيها في إطار نشاطات المديرية لاسيما النزاعات الناشئة عن تنفيذ المشاريع بالتعاون مع تنفيذ المشاريع بالتعاون مع المصالح المعنية الأخرى.

- أرشيف المديرية:

عبارة عن مكان مخصص لحفظ الملفات الأرشيفية الخاصة بكل مكتب في المديرية وتسلم الملفات عند نهاية كل سنة، يعمل به وثائقي أمين المحفوظات ويعرف بالأرشيف.

- **الأرشيفي:** هو الشخص الذي يتسلم الملفات من رؤساء المكاتب، يقوم بترقيمها وتنظيميا وحفظها في مكان خاص وذلك بإتباع طريقتين أساسيتين هما:

✓ **ترتيب متسلسل:**(دفع منتظم) مثلا (رخص البناء من سنة 2002 – 1987) ملفات قديمة ترتب جغرافيا.

✓ **الأرصدة:** تحديد لكل ملفات مكتب معين في مكان خاص به في الأرشيف.

كما يقوم الأرشيفي بإعارة الملفات الأرشيفية لمعاملين بالمديرية وخارجها بعد المرور بالعمليات اللازمة قبل ذلك.

✓ استلام الجريدة الرسمية وتوزيعها على مصالح المديرية.

✓ يستعمل الأرشيفي في عمله ثلاثة (03) سجلات:

- **سجل الاطلاع على الملفات الأرشيفية:**

يتكون من: الاسم، الرمز، محتوى الملف، تاريخ الإعارة، تاريخ الرجوع، الإمضاء (هذا السجل وضع تحت تصرف العاملين بالمديرية).

فيما يخص الاطلاع على الملفات من جهات خارجية يجب ملا استمارة الاطلاع وإمضائها وكذلك الموافقة من الجهات المعنية أو المكتب المعني مثلا: ملف رخصة البناء.

- **سجل دفع الأرشيف:** قبل أن يستلم الأرشيفي ملفات مكتب معين يجب عليه انجاز جدول دفع الوثائق وذلك حتى يحفظ الملفات من الضياع، وأنها سلمت بالفعل له شخصيا، ويقوم بتحديد الرموز لكل وثيقة في السجل حيث تحفظ مع جدول الدفع.
- **سجل النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالبناء:** هذا السجل ينجز مجهول الأرشيفي لتسهيل عملية البحث عن الملفات ويتكون من طبيعة النص (مرسوم قرار، أمر ...).

- رقم النص وتاريخه.
- الصفحة، العدد، محتوى العدد.

طرق حفظ ملف بالأرصدة:

- تخصيص رمز حرفي (A.....Z) لكل PIL (مجموعة رفوف).
- تخصيص لكل ساق رقم1.....0.
- تخصيص طابق رقم معين.
- يوجد مكتب آخر كذلك لم يدرج في الهيكل التنظيمي هو:

هـ- مكتب الصفقات العمومية:

يقوم بطرح المشاريع مع الجهات المعنية وهذا بالتنسيق مع البلديات والمكاتب العقارية بعدها يتم الإعلان عن الصفقة.

والشكل رقم 01 يبين التنظيم الكلي لمختلف الهيئات التابعة لمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية ميلة:

الشكل 01: الهيكل التنظيمي لمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية ميلة

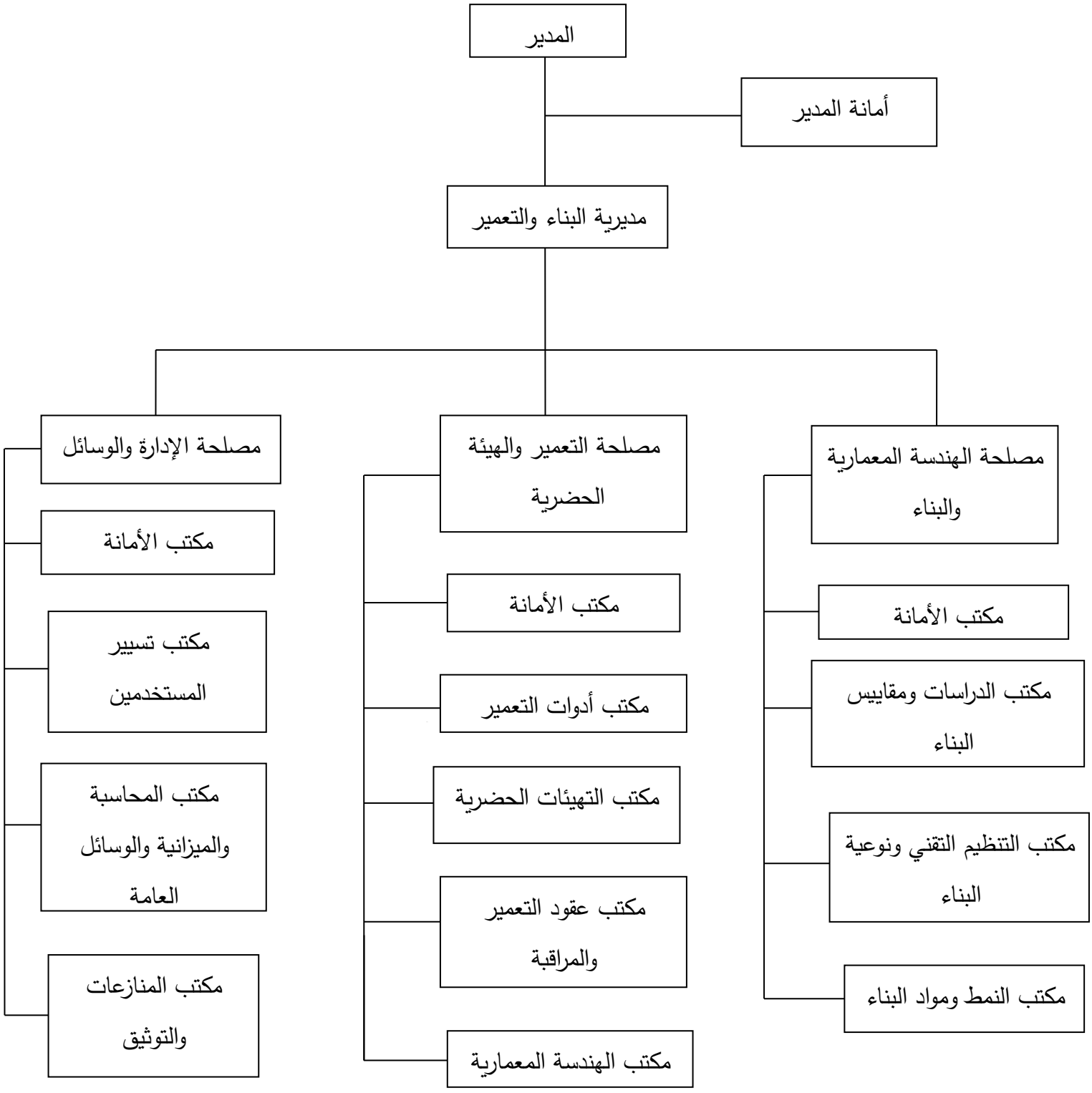

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم02: قائمة الفروع التابعة لمديرية التعمير والبناء

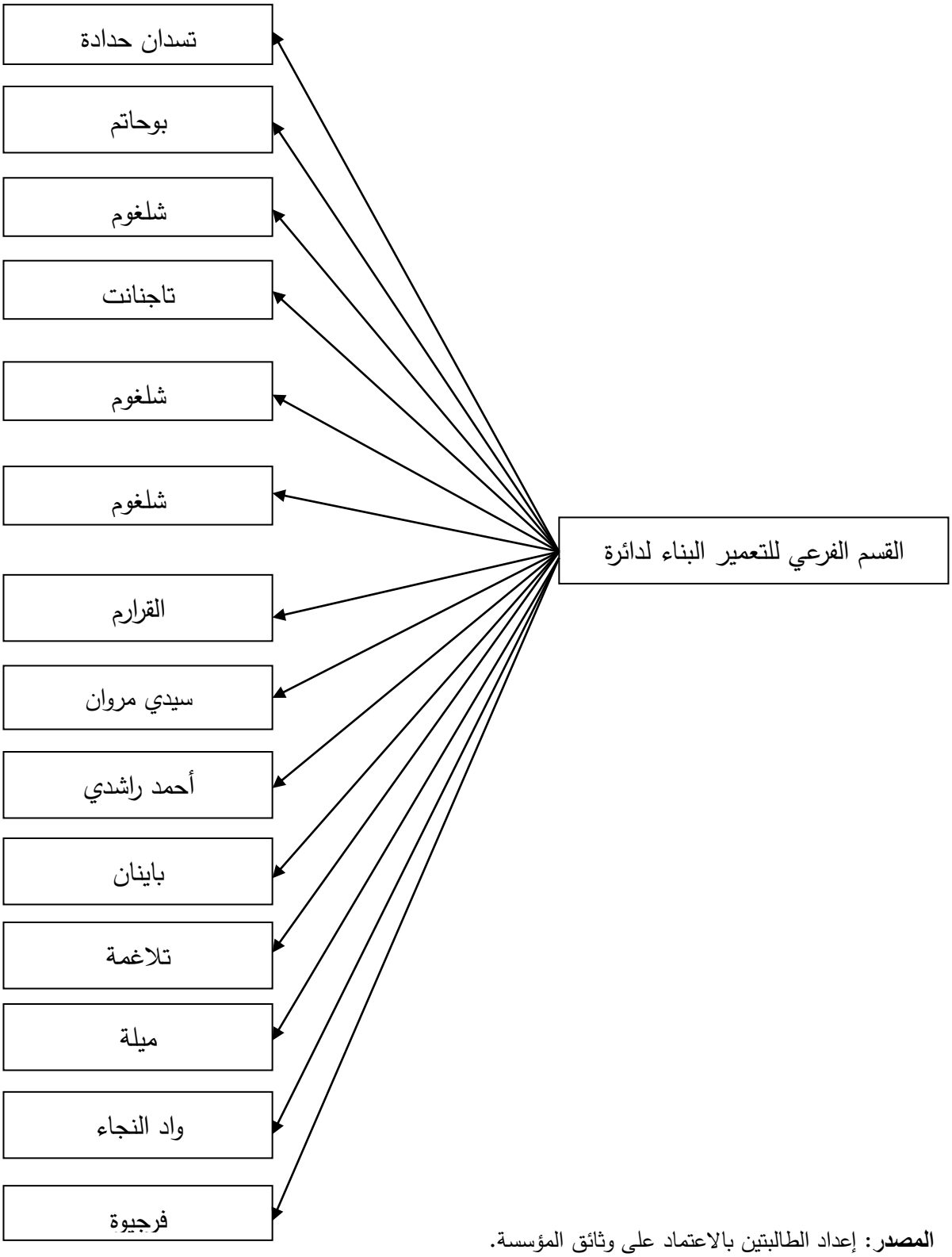

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المبحث الثاني: عرض نموذج لمشاريع مجمدة على مستوى الولاية

في هذا المبحث تم تقديم المشروع محل الدراسة، وإعداد بطاقة فنية له.

أولا: تقديم المشاريع الخاصة بمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء

من أجل إتمام بحثنا الميداني قمنا بتربص قصير المدى على مستوى مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية ميلة، خلال الفترة الممتدة من شهر فيفري إلى غاية شهر أفريل 2023، كما قمنا بالاحتكاك مع الموظفين القائمين على متابعة انجاز المشاريع العمومية الخاصة بالمديرية وكذا إجراء مقابلات مع المسؤولين ولاطلاع على مختلف الوثائق الإدارية والمالية، كل هذا من أجل الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، وتبسيط الأفكار وشرحها قدر المستطاع.

وبعد التشاور مع الموظفين تم اختيار المشاريع الثلاث التي تخدم موضوعنا، تندرج ضمن العملية المسماة

- " إعادة تأهيل وتطوير منطقة النشاطات التلاغمة " تم اعتمادها من طرف وزارة المالية في تحكيم المشاريع لسنة 2012، حيث خصص لها رخصة برنامج، وسجلت تحت رقم: NK517542621431206.
- " إعادة تأهيل وتطوير منطقة النشاطات فرجيوة " تم اعتمادها من طرف وزارة المالية في تحكيم المشاريع لسنة 2011، حيث خصص لها رخصة برنامج، وسجلت تحت رقم: N K517542621431102
- " إعادة تأهيل وتطوير منطقة النشاطات شلغوم العيد " تم اعتمادها من طرف وزارة المالية في تحكيم المشاريع لسنة 2011، وسجلت تحت رقم: NK517542621431103.

ثانيا: البطاقة الفنية لكل مشروع

من بين المؤسسات التي سارت بصفة عادية وتمت المصادقة عليها قمنا باختيار صفقة لمقاول X ، تعاقد مع المصلحة المتعاقدة من أجل إنجاز إعادة تأهيل وتطوير منطقة النشاطات لكل من التلاغمة، فرجيوة، شلغوم العيد، وفيما يلي نقدم بطاقة فنية عن المشروع:

الجدول رقم 02: بطاقة فنية عن المشروع إنجاز إعادة تأهيل وتطوير منطقة النشاطات التلاغمة

البيان	الملاحظات
المصلحة المتعاقدة	مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية ميلة
المتعامل المتعاقد	مقاولة – خوجة علامة عبد السلام -
مبلغ العملية	77.148.333.99
أجال الانجاز	12 شهرا
رقم العملية	NK517542621431206
المصادقة على الصفقة من طرف المراقب المالي	28 جويلية 2015 تحت رقم 306 / 2015
المقرر	السيد مدير التجهيزات العمومية لولاية ميلة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من مقابلة المسؤولين.

الجدول رقم 03: بطاقة فنية عن المشروع إنجاز إعادة تأهيل وتطوير منطقة النشاطات فرجيوة

البيان	الملاحظات
المصلحة المتعاقدة	مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية ميلة
المتعامل المتعاقد	شركة تضامن الإخوة معيمور للأشغال العمومية والري كراء العتاد والشاحنات
مبلغ الصفقة	37.266.769,80
أجال الانجاز	08 أشهر
رقم العملية	NK517542621431102
المصادقة على الصفقة من طرف المراقب المالي	رقم 94 / 2015
المقرر	السيد مدير التجهيزات العمومية لولاية ميلة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من مقابلة المسؤولين.

الجدول رقم 04: بطاقة فنية عن المشروع إنجاز إعادة تأهيل وتطوير منطقة النشاطات شلغوم العيد

البيان	الملاحظات
المصلحة المتعاقدة	مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية ميلة
المتعامل المتعاقد	مؤسسة الاشغال العمومية بن يحي عبد السلام
مبلغ الصفقة	34.093.460,70
أجال الانجاز	08 أشهر
رقم العملية	NK517542621431103
المصادقة على الصفقة من طرف المراقب المالي	97/ 2015
المقرر	السيد مدير التجهيزات العمومية لولاية ميلة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من مقابلة المسؤولين.

ثالثا: عرض حال المشاريع المجمدة الخاصة بولاية ميلة منذ 2014

الجدول رقم 05: منطقة النشاطات

عنوان العملية	مبلغ العملية	تاريخ التجميد	تاريخ رفع التجميد
دراسة إعادة تأهيل وتطوير منطقة النشاطات بفرجيوة.	60.000,00	28/10/2015	19/01/2023
دراسة إعادة تأهيل وتطوير منطقة النشاطات بشلغوم العيد.	000,00.62	28/10/2015	19/01/2023
انجاز إعادة تأهيل وتطوير منطقة النشاطات بالتلاغمة.	150.000,00	28/10/2015	19/01/2023
دراسة انجاز ومتابعة منطقة النشاطات مارشو بلدية ميلة.	1.000.000,00	28/10/2015	19/01/2023

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم06: أشغال الطرق والشبكات:

عنوان العملية	مبلغ العملية	تاريخ التجميد	تاريخ رفع التجميد
دراسة وانجاز الطريق المزدوج للممر الالتفافي الشمالي لمدينة شلغوم العيد.	2.000.000,00	29/09/2015	09/01/2023
دراسة وانجاز الطريق المزدوج 79 متر في ولاية ميلة.	1.000.000,00	29/09/2015	19/01/2023
دراسة الطريق المزدوج شلغوم العيد باتجاه حد ولاية أم البواقي عبر المشيرة على طول 25 كم.	50.000,00	28/10/2015	19/01/2023
دراسة تهيئة الطريق للولاية 134 بين واد العتمانية و حدود ولاية قسنطينة على مساحة 15 كم، بمساعدة الدراسة التقنية.	**15.000,00**	**18/11/2020**	**19/01/2023**
دراسة وانجاز الطريق المزدوج للممر الالتفافي الشمالي لمدينة شلغوم العيد.	2.000.000,00	29/09/2015	09/01/2023
دراسة وانجاز الطريق المزدوج للممر الدائري الشمالي لبلدية شلغوم العيد.	2.000.000,00	29/09/2015	19/01/2023
دراسة وانجاز ازدواجية الطريق الوطني100 بين الطريق الوطني 77 فرجيوة وشلغوم العيد على مساحة 36 كم.	8.000.000,00	11/02/2015	19/01/2023
دراسة الطريق الجنوبي لمدينة شلغوم العيد بطول 12 كم.	10.000,00	28/10/2015	19/01/2023
دراسة الطريق الجنوبي لمدينة شلغوم العيد بطول 12 كم.	10.000,00	28/10/2015	19/01/2023
دراسة الانهيارات الأرضية للطريق الوطني 100 بين الطريق الوطني لفرجيوة 77 إلى حدود ولاية أم البواقي على مساحة 76 كم شاملة المساعدة التقنية لدراسة واحدة.	75.000,00	28/10/2023	19/01/2023
تدعيم المدخل الجنوبي لولاية ميلة بمعالجة الانهيارات الأرضية: من 02+150 نقطة كلم إلى 02+625 من 04+136 نقطة كلم إلى 04+750 نقطة كلم من 06+675 نقطة كلم إلى 06+925.	400.000,00	18/11/2020	19/01/2023

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم07: منطقة التوسع السياحي

عنوان العملية	مبلغ العملية	تاريخ التجميد	تاريخ رفع التجميد
خدمة وتطوير منطقة التوسع السياحي ببلدية ميلة 20 هكتار.	50.000,00	/	25/01/2023
خدمة وتطوير منطقة التوسع السياحي على مساحة 233 هكتار ببني هارون.	250.000,00	/	25/01/2023
خدمة وتطوير منطقة التوسع السياحي بحمام غروز على مساحة 252 هكتار.	250.000,00	/	25/01/2023
خدمة وتطوير منطقة التوسع السياحي بحمام غروز على مساحة 20 هكتار بلدية ميلة.	50.000,00	/	25/01/2023

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم08: هياكل وإدارات

عنوان العملية	مبلغ العملية	تاريخ التجميد	تاريخ رفع التجميد
انجاز مركز الضرائب بميلة في النوع الثالث.	74.800,00	28/10/2015	31/01/2023
انجاز وتجهيز مقرين لفرع مديرية الري مع سكن وظيفي ببلدية باينان وميلة.	50.000,00	28/10/2015	22/01/2023
دراسة انجاز وتجهيز لمقر ثلاثة بلديات: ميلة، التلاغمة، فرجيوة.	150.000,00	28/10/2015	31/01/2023
متابعة وتجهيز مديرية للخدمات الجامعية بميلة.	32.550,00	28/10/2015	28/10/2023
متابعة انجاز وتجهيز لمقر مديرية السياحة والحرف مع مسكن وظيفي.	60.000,00	28/10/2015	25/01/2023
دراسة وانجاز لمقر قسم فرعي للمصالح الفلاحية القرارم قوقة.	25.000,00	28/10/2015	25/01/2023
انجاز وتجهيز لمقر مديرية الثقافة مع مسكن وظيفي.	72.000,00	28/10/2015	29/01/2023
دراسة وانجاز لمقر الولاية لمصالح الأمن العام.	100,00	28/10/2015	19/01/2023
دراسة ومتابعة إنجاز مركز مدينة مشترك بين البلديات بميلة مع سكنين تحت الطلب.	4.000.00	18/11/2020	23/01/2023
دراسة وانجاز للوحدة الرئيسية للحماية المدنية بعاصمة الولاية.	200.000,00	28/10/2015	19/01/2023
دراسة وانجاز جدار تسلق لصالح الحماية المدنية بعاصمة الولاية.	6.000,00	28/10/2015	19/01/2023
دراسة ومتابعة انجاز التهيئة وإعادة التأهيل لفائدة المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني ميلة.	25.000,00	18/11/2020	25/01/2023
دراسة التهيئة والتأهيل لمركز التكوين المهني ميلة 2.	10.000,00	28/10/2015	25/01/2023
تهيئة وإعادة التأهيل لمركز التكوين المهني بالمشيرة.	6.000,00	28/10/2015	25/01/2023
دراسة، تأثيث، هدم، توسعية، وتجهيز مركز	30.000,00	19/03/2015	25/01/2024

التكوين المهني ميلة1.			
دراسة، تأثيث، هدم، توسعية، وتجهيز مركز التكوين المهني شلغوم العيد2.	30.000,00	19/03/2015	25/01/2024
دراسة انجاز وتجهيز 5 مكتبات مجهزة بمدافئ وغرف قراءة في مركز التكوين المهني والتدريب: تاجنانت، واد النجاء، رواشد، شلغوم العيد 2، المشيرة.	47.000,00	19/03/2015	25/01/2024
دراسة تجهيز أعمال تنفيذية لتوصيل خط واحد لتوفير الغاز الطبيعي لمرافق التدريب المهني.	30.000,00	18/11/2020	25/01/2023
دراسة ومتابعة تجهيز قاعة المحاضرات في ميلة.	10.000,00	18/11/2020	25/01/2023
دراسة ومتابعة لتنفيذ 300 مقعد تعليمي في ميلة.	60.000,00	18/11/2020	25/01/2023
دراسة تجهيز وانجاز مدرسة قرآنية إسلامية بميلة.	98.000,00	28/10/2015	30/01/2023
دراسة، متابعة، انجاز 4 قاعات oms، 500 مقعد بتسدان حدادة، بوحاتم، عين البيضاء احريش والرواشد.	820.000,00	15/02/2015	25/01/2023
دراسة تجهيز وانجاز مسبح سباحة بمينار زارزة.	60.000,00	28/10/2015	25/01/2023
دراسة تجهيز وانجاز 3 مسابح شبه اولمبية بالتلاغمة، القرارم قوقة وواد النجاء.	750.000,00	15/02/2015	25/01/2023
دراسة تجديد قصر الأغا.	140.000,00	28/10/2015	29/01/2023
دراسة وتجهيز مكتبة في المنطقة الريفية بالتلاغمة.	35.000,00	28/10/2015	29/01/2023
دراسة تجديد قاعة السينما بفرجيوة.	30.000,00	28/10/2015	29/01/2023
إنشاء مكتبة ريفية بدراحي بوصالح.	30.000,00	28/10/2015	29/01/2023
دراسة ومتابعة لإعداد خطة حماية وتنمية موقع بومالك، واد العثمانية.	10.000,00	02/03/2015	29/01/2023
تجهيز مكتبة ريفية بفرجيوة.	5.000,00	/	29/01/2023
تجهيز مكتبة ريفية بدراحي بوصالح.	5.000,00	/	29/01/2023
دراسة انجاز 50 وحدة سكنية للمعلمين.	7.000,00	28/10/2015	25/01/2023
متابعة انجاز 30 وحدة سكنية غير قابلة للتصرف للتدريب المهني.	82.350,00	19/03/2015	25/01/2023
متابعة انجاز 50 وحدة سكنية غير قابلة للتصرف من النوع F4 للتعليم العالي.	200.000,00	28/10/2015	25/01/2023
متابعة وانجاز 10 وحدات سكنية بميلة لفائدة عمال الحماية المدنية.	40.000,00	28/10/2015	19/01/2023

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم09: الصناعات

عنوان العملية	مبلغ العملية	تاريخ التجميد	تاريخ رفع التجميد
دراسة ومتابعة من اجل انجاز مستودع تخزين المنتجات المحجوزة مع غرفة المبيعات بشلغوم العيد.	6.000,00	/	23/01/2023
انجاز07 أسواق مغطاة بمساهمة من السلطات المحلية.	249.200,00	28/10/2015	19/01/2023

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم10: الأثاث والتجهيزات:

عنوان العملية	مبلغ العملية	تاريخ التجميد	تاريخ رفع التجميد
دراسة إعادة تأهيل تهيئة وتجهيز الأثاث المدرسي للمصالح المشتركة لمراكز التكوين المهني بوحاتم.	60.000,00	18/11/2020	25/01/2023
شراء وتركيب لمولدات الطاقة لفائدة مراكز التكوين المهني لبلدية الرواشد، المشيرة، فرجيوة، باينان.	9.000,00	18/11/2020	25/01/2023
شراء وتركيب المولدات الكهربائية لفائدة مراكز التكوين المهني لبلدية شلغوم العيد 1 و2، القرارم قوقة، سيدس مروان، واد العتمانية، ميلة1 و2، واد النجاء، تاجنانت والمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني ميلة وشلغوم العيد.	20.000,00	18/11/2020	25/01/2023
شراء مراب للسيارات لفائدة المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني شلغوم العيد.	8.000,00	18/11/2020	25/01/2023
دراسة انجاز وتجهيز الأثاث المدرسي للمصالح المشتركة ومراب للسيارات لمركز التكوين المهني 60/300 pf سرير بتسدان حدادة.	145.000,00	19/03/2015	25/01/2023
متابعة انجاز وتجهيز المعهد الوطني للتكوين المهني 120/pf300 سرير بفرجيوة.	232.000,00	19/03/2015	25/01/2023
دراسة انجاز وتجهيز الأثاث المدرسي والعتاد للمراكز المشتركة ومراب للسيارات	250.000,00	18/11/2020	25/01/2023

لمركز التكوين المهني 60/pf250 سرير بعين البيضاء احريش.			
دراسة انجاز وتجهيز مدرسة داخلية ب 120 سرير بالمعهد الوطني للتكوين المهني ميلة.	50.000,00	19/03/2015	25/01/2023
شراء مراب سيارات لمركز التكوين المهني باينان.	5.000,00	28/10/2015	25/01/2023
دراسة ومتابعة لتجهيز 2000 سرير للإقامة في ميلة.	55.000,00	18/11/2020	25/01/2025
دراسة التكييف لتجهيز مدرسة قرآنية إسلامية	2.000,00	28/10/2015	30/01/2023
تجهيز واقتناء الكتب لمكتبة في منطقة ريفية بالتلاغمة.	5.000,00	/	29/01/2023

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

رابعا: ايرادات والموازنة العامة للدولة قبل وبعد 2014

جدول رقم (11): تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة (مليار دج)

السنة	السعر المرجعي لبرميل البترول	إجمالي الإيرادات خارج*frr	إجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية**
2000	19	1124	1178.09	54.38-
2001	19	1376	1320.93	55.23
2002	22	1386	1428.5	42.5-
2003	19	1373	1676.4	303.3-
2004	19	1520	1869.7	349.7-
2005	19	462.3	2055.7	1593.4-
2006	19	793.4	2529.2	1735.8-
2007	19	1587	3153.2	1566.5-
2008	37	1674	4191	2516.8-
2009	37	3096	4246.6	1150.2-
2010	37	2444	4466.9	2022.9-
2011	37	2846	5853.6	3007.8-
2012	37	3560	7058.1	3498.2-
2013	37	3784	6024.2	2240.2-

2014	37	3759	6995.7	3236.8-
2015	37	4684.6	8858.1	4173.4-
2016	37	4747.4	7984.1	3236.6-
2017	37	5635.5	6883.2	1247.7-
2018	50	6714.2	8627.7	1913.5-
2019	50	6507.9	8557.1	2049.2-
2020	45	6289	7822	1533-

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات التقارير السابقة لبنك الجزائر ووزارة المالية

*إجمالي الإيرادات خارج frr= إجمالي الإيرادات العامة- إيرادات صندوق ضبط الإيرادات.

**رصيد الميزانية= إجمالي الإيرادات خارج frr- إجمالي النفقات العامة.

بإنشاء صندوق ضبط الموارد وتشجيعا للنمو اعتمدت الجزائر سياسة العجز المقصود، نلاحظ في سنة 2001 كان هناك فائض لكن بعده مباشرة أي في سنة 2002 أصبح العجز يقدر ب42.5 مليار دج لكن تطور سنة 2003 ليصبح العجز 303.3 مليار دج ثم عجز آخر سنة 2004 قدر ب349.7 مليار دج، في سنة 2005 قفزت أسعار البترول ارتفاعا قياسيا في الأسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل 54.64$ مع اعتماد سعر مرجعي للميزانية 19$، بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وانخفاض أسعار النفط تم استثمار بعض الفوائض المالية للسنوات السابقة في شراء سندات الخزانة الأمريكية مع انتشار لمخاوف اقتصادية عالمية حول تداعيات الأزمة إضافة إلى ثبات في مستوى الإنفاق وزيادة حجم الإيرادات ما أدى تراجع في مقدار العجز إلى 1150.2 مليار دج سنة 2009، ثم تواصل العجز بسبب زيادة الإنفاق ليصل ذروته سنة 2015 حيث وصل العجز إلى 4173.4 مليار دج، ثم أخذ العجز في الانخفاض بسبب سياسات الدولة المتمثلة في ترشيد الإنفاق حيث انخفض العجز سنة 2016 ليقدر ب3236.6 مليار دج ثم تواصل العجز في الانخفاض ليصل سنة 2020 إلى 1533 مليار دج.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التطبيقية على مستوى مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية ميلة اتضحت لنا الرؤية أكثر حول السياسة المالية، ففي ظل إجراءات التقشف التي عرفتها البلاد في السنوات الأخيرة، فإن خيار اللجوء إلى تجميد المشاريع التي لم ينطلق في إنجازها من جهة، وتسديد إجراءات الرقابة والترشيد في دفع نفقات المشاريع التي لم تجمد من جهة أخرى، ساهم في الحد من تفاقم النفقات، كما مكن من السيطرة والتحكم في الوضع.

على العموم يمكننا القول بأن هذه الإجراءات ساهمت بنسبة كبيرة في المحافظة على المال العام وعقلنة النفقات المتعلقة بالمشاريع العمومية في حدود اعتمادات الدفع السنوية أدى في بعض المشاريع إلى تأخر إنجازها وتسوية مستحقاتها، وكذا تحمل بعض التكاليف الإضافية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا حاولنا أن نعرض إلى أي مدى ساهمت السياسة المالية في استهداف التجميد الخاص بالمشاريع العمومية، حيث أن عملية رفع التجميد عن المشاريع لا تزال سارية وهذا مع تحسن الإمكانيات المالية للدولة.

من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة " **ما هو دور السياسة المالية في رفع التجميد عن المشاريع العمومية؟** " وذلك من خلال تسليط الضوء على الأهمية البالغة للسياسة المالية لمختلف القطاعات في الدولة وضرورة الرقي بالعمل بالسياسة المالية وتنظيمها بالشكل الذي يحقق فعالية كبيرة في ترشيد النفقات العمومية ويحد من الأزمات المالية التي يمكن أن يقع فيها الأعوان الاقتصاديين، وعلى الرغم من تعقيد الأمور واختلاف الوضع في كل دولة، إلا انه يمكن تحقيق النجاح في رفع التجميد عن المشاريع من خلال إتباع سياسات مالية مناسبة وتبني أساليب فعالة للتخفيف من أثار التجميد وتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي.

أولا: نتائج الدراسة

- تبني الدولة سياسة مالية اقتصادية انكماشية أثرت على المشاريع العمومية.
- اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير لترشيد النفقات، وفي هذا الإطار أصرت عدة تعليمات وزارية خاصة لتطبيق إجراءات تجميد المشاريع العمومية ابتداء من سنة 2015 بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية ودفع عجلة التطور والتنمية واجتياز مختلف المشاكل، ومحاربة الفساد والإسراف والتبذير.
- تعد السياسة المالية احد الأدوات التي يمكن للدولة من خلالها ضبط الإنفاق العام.
- تراوح التجميد في ولاية ميلة بين القطاعات الممركزة والغير ممركزة.

ثانيا: اقتراحات وتوصيات:

- عدم تبني سياسة مالية كلية في التجميد وعدم الفصل في نوعية المشاريع المجمدة خاصة التي لها علاقة بالمواطن.
- تبني صيغ مختلفة أو سياسات استثمارية أخرى تحول دون تجميد المشاريع خاصة الحيوية منها.
- تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لسد فجوة المشاريع العمومية.
- ضرورة رفع التجميد عن بعض المشاريع، رغم فعالية إجراءات التجميد في ترشيد النفقات إلا أنها عطلت مصالح بعض القطاعات الحساسة كالتربية والتعليم.

- على الدولة تبني مثل هذه التوصيات لضبط إيراداتها.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: المراجع باللغة العربية

1- أحمد الأشقر. (2002). الاقتصاد الكلي (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار العالمية للنشر والتوزيع.

2- أحمد واصف الوزني، و خالد حسين الرفاعي. (2002). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق (الإصدار الطبعة الخامسة). الاردن: دار وائل للنشر.

3- أمينة بركان. (2015). تحليل وتقييم المشاريع العمومية وعقلانية القرارات العمومية. مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد01 (العدد12)، الصفحات 105-116.

4- شعبان فرج. (2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010(اطروحة ذكتوراه). كلية العلوم اقتصادية والتسيير وعلوم نجارية، جامعة الجزائر03: الجزائر.

5- عبد الرحمان اسماعيل، و حربي عريقات. (2004). مفاهيم و نظم اقتصادية (الإصدار الطبعة الاولى). الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

6- عبد الواحد السيد عطية. (1993). دور السياسة في تحقيق: التنمية الاقتصادية،التوزيع العادل للدخول،التنمية الاجتماعية (الإصدار الطبعة الاولى). مصر: دار النهضة العربية.

7- فاطمة الزهراء بن عبد القادر. (2020). الحكومة وادوات السياسات المالية لحل ازمة المشاريع في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية والمالية (العدد 9)، 15-1.

8- كريم بوروشة. (2018). دور السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 1990-2016(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

9- لخضر مرغاد. (2005). الايرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر. مجلة العلوم انسانية ، المجلد07 (العدد02)، الصفحات 229-241.

10- ليندة أونسي. (2016). المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (العدد 07)، الصفحات 226-243.

11- محمد ارياالله. (2010-2011). السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار -حالة الجزائر- (شهادة الماجيستير). كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

12- محمد العلي عبدالستار. (2009). المشروعات العامة ادارة. الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

13- محمد صديق. (2008). النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية(رسالة ماجيستر). كلية العلوم اقتصادية والتسير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر: الجزائر.

14- محمد طاقة. (2009). أساسيات علم الاقتصاد (الإصدار الطبعة الأولى). الاردن: اثرا للنشر والتوزيع.

15- محمد طلحة، و أحمد طلحة. (2021). السياسة المالية وأثرها في توجيه التنمية الاقتصادية وعلاج الازمات. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد07 (العدد02)، الصفحات 95-111.

16- محمود حسن الوادي، و زكرياء أحمد عزام. (2007). مبادى المالية العامة (الإصدار الطبعة الثانية). الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

17- مسعود درواسي. (2006-2005). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم اقتصلدية والتسير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر3: الجزائر.

18- مصطفى بوشامة. (2022). السياسة المالية واثرها في الحد من العجز الموازني خلال الفترة (2000-2020). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد07 (العدد01)، الصفحات 237-255.

19- يوسف أحمد البطريق، والمرسي السيد حجازي. (2004). النظم الضريبية (الإصدار الطبعة الاولى). مصر: الدار الجامعية.

20- يوسف جيلالي. (2019). الاطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر. مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، المجلد11 (العدد02)، الصفحات 15-24.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

21- philip.a.klien. (1973). *the management market.oriented company a coparative.* california: perspective wadsworth.

الملاحق

ملحق رقم 01: تعليمات وزارة خاصة بالتجميد

N° FAX : 18562 05 Août 2015 13:31 P 1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DU BUDGET
N° 4284 /MF/DGB/DRBCD/SDR/2015 ALGER, LE

وزارة المالية
المديرية العامة للميزانية

08 AOUT 2015
SG
CE
DP SB

TELEX

EXP : MINISTERE DES FINANCES - DIRECTION GENERALE DU BUDGET -
DES : MESSIEURS LES DIRECTEURS REGIONAUX DU BUDGET.

EN COMMUNICATION :
- MESDAMES ET MESSIEURS LES CONTROLEURS FINANCIERS AUPRES DES MINISTERES, INSTITUTIONS ET ETABLISSEMENTS PUBLICS ;
- MESDAMES ET MESSIEURS LES CONTROLEURS FINANCIERS AUPRES DES WILAYAS ;
- MESDAMES ET MESSIEURS LES CONTROLEURS FINANCIERS AUPRES DES COMMUNES ;
- MESDAMES ET MESSIEURS LES DIRECTEURS DE LA PROGRAMMATION ET DU SUIVI BUDGETAIRE.

OBJET : A/S PRECISIONS COMPLEMENTAIRES CONCERNANT LA MISE EN ŒUVRE DES MESURES CONCERNANT LE GEL.

REFER :
- ENVOI N° 1356/DC/PM DU 1ER AOUT 2015 DE MONSIEUR LE DIRECTEUR DE CABINET DE MONSIEUR LE PREMIER MINISTRE ;
- TELEX N° 3455/MF/DGB/DRBCD/SDR/2015 DU 25 JUIN 2015 RELATIF AUX DEPENSES D'EQUIPEMENT.

ADDITIONNELEMENT A MON TELEX N° 3455/MF/DGB/DRBCD/SDR/2015 DU 25 JUIN 2015 ET EN EXECUTION DES INSTRUCTIONS DE MONSIEUR LE PREMIER MINISTRE CONTENUES DANS L'ENVOI N° 1356/DC/PM VISE EN REFERENCE STOP HONNEUR VOUS INFORMER DES PRECISIONS SUIVANTES STOP

1/ GEL DES PROJETS D'EQUIPEMENT NON LANCES :

SONT CONCERNES, A L'EXCEPTION DES PROGRAMMES DE DEVELOPPEMENT LOCAUX (PCD) L'ENSEMBLE DES PROJETS N'AYANT PAS FAIT L'OBJET DE NOTIFICATION D'ORDRE DE SERVICE, Y COMPRIS CEUX FINANCES AU TITRE DES COMPTES D'AFFECTATION SPECIALE.

2/ REPORT DES OPERATIONS D'ACQUISITION DE VEHICULES ADMINISTRATIFS A L'ANNEE 2016 :

LA DIRECTIVE DE MONSIEUR LE PREMIER MINISTRE RELATIVE AU REPORT A L'EXERCICE 2016 DE TOUTE OPERATION D'ACQUISITION DE VEHICULES EST CONFIRMEE, Y COMPRIS POUR CELLES DONT LES CREDITS ONT ETE DEJA INSCRITS AU TITRE DU BUDGET DE 2015.

CETTE MESURE DEVRA S'APPLIQUER EGALEMENT, SAUF ACCORD PREALABLE DE MONSIEUR LE PREMIER MINISTRE, AUX PROJETS DE MARCHES PORTANT SUR L'ACQUISITION DE VEHICULES AYANT FAIT L'OBJET D'UN VISA DELIVRE PAR LA COMMISSION DES MARCHES PUBLICS COMPETENTE ET QUI N'ONT PAS FAIT L'OBET D'UN ENGAGEMENT OU D'UN PAIEMENT STOP PARFAITE CONSIDERATION STOP ET FIN LE DIRECTEUR GENERAL DU BUDGET, SIGNE MONSIEUR FARID BAKA.

المدير العام للميزانية
فريد باكا

Copie pour information à :
Monsieur le Directeur Général de la Comptabilité.

QSL LE 05.08.2015
A 16H30/205

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية
المديرية العامة
للميزانية

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DU BUDGET

03 MAI 2016

URGENT

28 AVR. 2016

Madame et Messieurs
Les Secrétaires Généraux de Ministères
Mesdames et Messieurs les Walis

Objet : précisions complémentaires pour la mise en œuvre des mesures de renforcement des équilibres internes et externes du pays au titre du budget 2016.

Réf : - Envoi n°332/MDC/PM du 9 février 2016 de Monsieur le Ministre, Directeur de Cabinet de Monsieur le Premier Ministre ;
-Envoi n° 5728/MF/DGB/DRBCD/SDR/2015 du 28 octobre 2015 ;
-Envoi n°5881/MF/DGB/DRBCD/SDR/2015 du 05 novembre 2015 ;

Additionnellement aux envois sus-référencés, j'ai l'honneur de vous informer que le traitement arrêté en ce qui concerne les opérations d'équipement et de fonctionnement a été confirmé au titre de l'exercice 2016, et conformément aux instructions édictées en la matière, et concernent en particulier les éléments suivants :

1- Les opérations d'acquisition de véhicules restent concernées par le gel, sauf dérogation expresse de Monsieur le Premier Ministre, tel qu'indiqué dans la matrice ;
2- Les opérations autofinancées sur les budgets locaux, le fonds de solidarité des collectivités locales ainsi que les fonds de wilaya de réhabilitation du parc immobilier des communes, ne sont pas concernées par le gel, comme signifié auparavant, mais restent dans les strictes limites du plafond du décaissement qui sera communiqué par le Ministère de l'Intérieur et des Collectivités locales.
3- Les opérations de renouvellement de matériels et de mobilier demeurent gelées sauf dérogation expresse de Monsieur le Premier Ministre, les secteurs doivent orienter leurs efforts vers la préservation et l'entretien du matériel et du mobilier.
4- L'ensemble des opérations d'équipement de l'Etat financées au titre des comptes d'affectation spéciale restent concernées par les mesures de gel, sauf dérogation expresse de Monsieur le Premier Ministre.

Veuillez agréer, mesdames et messieurs, l'expression de ma parfaite considération.

المدير العام للميزانية
فريد بلقه

Copie pour information à :
-Monsieur le Directeur Général de la Comptabilité ;
- Monsieur le Président de la Cour des Comptes ;
-Messieurs les Directeurs Régionaux du Budget
Copie pour information et exécution à :
Mesdames et Messieurs les contrôleurs financiers placés auprès des Institutions et Administrations Publiques.

25/06 2024 10:42 FAX 21321585221 DGB-DG 001

(4)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية
المديرية العامة للميزانية

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DU BUDGET

25 JUIN 2015

N° /MF/DGB/DRBCD/SDR/2015 ALGER, LE

N°0003455

TELEX

EXP : MINISTERE DES FINANCES - DIRECTION GENERALE DU BUDGET.

DES : MESSIEURS LES DIRECTEURS REGIONAUX DU BUDGET.

EN COMMUNICATION :
- MESDAMES ET MESSIEURS LES DIRECTEURS DE LA PROGRAMMATION ET DU SUIVI BUDGETAIRE ;
- MESDAMES ET MESSIEURS LES CONTROLEURS FINANCIERS AUPRES DES MINISTERES ET INSTITUTIONS PUBLIQUES ;
- MESDAMES ET MESSIEURS LES CONTROLEURS FINANCIERS AUPRES DES WILAYAS ;
- MESDAMES ET MESSIEURS LES CONTROLEURS FINANCIERS AUPRES DES COMMUNES.

OBJET : A/S DEPENSES D'EQUIPEMENT.

REFER: ENVOI N° 149/PM DU 16 JUIN 2015 DE MONSIEUR LE PREMIER MINISTRE.

EN APPLICATION DES INSTRUCTIONS DE MONSIEUR LE PREMIER MINISTRE **STOP** CONTENUES DANS L'ENVOI VISE EN REFERENCE **STOP** RELATIF AU GEL DES OPERATIONS D'EQUIPEMENT PUBLICS **STOP** HONNEUR VOUS INFORMER **STOP** DU GEL DE TOUT PROJET NON LANCE **STOP** SAUF AUTORISATION EXPRESS DE MONSIEUR LE PREMIER MINISTRE **STOP** QUI DANS TOUS LES CAS RESTE SUBORDONNEE AUX PRIORITES ANNONCEES PAR LE GOUVERNEMENT AINSI QU'A LA MATURATION TOTALE DU PROJET ET UNE RESTRUCTURATION DU PROGRAMME DU SECTEUR POUR ASSURER SON FINANCEMENT **STOP ET FIN. LE DIRECTEUR GENERAL DU BUDGET.SIGNE FARID BAKA.**

وزارة المالية

المديرالعام للميزانية

فريد بكاكه

Copie pour information à :

Monsieur le Directeur Général de la Comptabilité.

26/10 2024 14:36 FAX 21321595221 DGB-DG 004

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE
DU BUDGET

وزارة المالية
المديرية العامة
للميزانية

N° /MF /DGB/DRBCD/SDR/15 ALGER, LE
0005729

MONSIEUR LE SECRETAIRE GENERAL
MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE

OBJET : A/S Matrice du traitement des opérations d'équipement dans le cadre de la rationalisation budgétaire.

REFER: Envoi n°1823/MDC/PM/ du 18 octobre 2015 de Monsieur le Ministre Directeur de Cabinet de Monsieur le Premier Ministre.

J'ai l'honneur de transmettre à Monsieur le Secrétaire Général du Ministère de l'Éducation Nationale ci-joint, les instructions édictées par Monsieur le Premier Ministre contenues dans l'envoi visé en référence, relatif à la matrice du traitement des opérations d'équipement dans le cadre de la rationalisation budgétaire.

A ce titre, il convient de souligner que cette démarche vise une application uniforme et rigoureuse des instructions de Monsieur le Premier Ministre.

Veuillez agréer, Monsieur le Secrétaire Général, l'expression de ma parfaite considération.

المدير العام للميزانية

Copie pour information à :

Messieurs les Directeurs Régionaux du Budget.

Copie pour information et exécution à :

Monsieur le contrôleur financier auprès du Ministère de l'Éducation Nationale

ETAT RECAPITULATIF DES OPERATIONS D'EQUIPEMENT PUBLIC DE L'ETAT

Opérations d'équipement portant sur la réalisation d'Infrastructures et ouvrages non lancées.	Gel des opérations sauf dérogation.
Opérations d'équipement portant sur l'entretien, la réhabilitation, la réfection, l'aménagement, extension d'infrastructures existantes.	- Les opérations d'entretien ne sont pas concernées par le gel ; - La réhabilitation, la réfection au cas par cas ; - L'aménagement, l'extension à geler.
Opérations d'équipement portant sur des travaux déjà lancés, dont les marchés ont été résiliés.	Traitement au cas pas cas.
Opérations liées à la réalisation d'ouvrages dont les études ont été entamées et achevées.	Concernées par le gel avec paiement des études.
Opérations d'acquisition de fournitures et équipements au profit d'infrastructures réceminent réceptionnées ou en cours de réalisation.	Sont libérées selon les priorités arrêtées par les secteurs en fonction des enveloppes allouées.
Opérations portant sur les études.	- Études préalables à la réalisation sont concernées par le gel ; - Études d'intérêts public (statistiques ... etc) ne sont pas concernées par le gel.
Opérations portant sur les services.	Traitement au cas par cas.
Allotissement géographique (par site géographique).	Concernés par le gel.
Allotissement technique (par nature)	Ne sont pas concernés par le gel.
Véhicules administratifs	Acquisition de véhicules à geler sauf dérogation.
Projets de marchés publics portant acquisition de véhicules visés par les commissions de marchés compétentes avant les instructions de Monsieur le Premier ministre.	- Les marchés notifié aux fournisseurs seront traitées au cas par cas ; - Les marchés non notifiés aux fournisseurs seront gelés, sauf pour les opérations d'acquisition de véhicules d'intervention qui seront traitées au cas par cas.

ETAT RECAPITULATIF DES OPERATIONS D'EQUIPEMENT PUBLIC DE L'ETAT

secteur 6 « éducation-formation » sous secteur 62 « éducation » : (PSD). •Chapitre 622 « enseignement secondaire » ; •Chapitres 623 « enseignement fondamental ».	Tous les projets non listés par Monsieur le Premier Ministre et ayant fait l'objet d'un ODS ne sont pas concernés par le gel.
Les constructions scolaires	Des instructions ont été données aux secteurs Habitat, Éducation, Intérieur pour arrêter une liste des projets pour la rentrée 2016-2017 à soumettre à Monsieur le Premier Ministre. Ne sont pas concernées par le gel, les opérations de réfection, réhabilitation et entretien des infrastructures scolaires existantes.

N° FAX :021595102 12 Fév. 2017 17:13 P 1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DU BUDGET

وزارة المالية

المديرية العامة للميزانية

20 FEV. 2017

N° 1156 /MF/DGB/DRBCD/SDR/2017 ALGER, LE 19 FEV. 2017

MESDAMES ET MESSIEURS

- LES SECRETAIRES GENERAUX DE MINISTERES
- LES WALIS

OBJET : A/S Précisions relatives aux mesures de rationalisation des dépenses publiques de l'Etat.

REFER :
- Envoi n° 1532/MF/2015 du 21 octobre 2015 relatif aux mesures d'économie sur les dépenses de fonctionnement ;
- Envoi n° 105/MF/2017 du 19 janvier 2017 relatif au plafonnement des dépenses et décaissements pour 2017 ;
- Envoi n° 5728/MF/DGB/DRBCD/SDR/15 du 28 octobre 2015 ;
- Envoi n° 5881/MF/DGB/DRBCD/SDR/2015 du 5 novembre 2015 ;
- Envoi n° 2530/DGB/MF du 28 avril 2016.

Dans le cadre de la préservation des équilibres budgétaires de l'Etat, des mesures ont été arrêtées par les pouvoirs publics en vue de maitriser les dépenses publiques au titre de l'exercice 2017.

A ce titre, j'ai l'honneur de porter à votre connaissance les précisions relatives à la démarche à suivre pour l'exécution des dépenses publiques :

- Les mesures d'économies sur les dépenses de fonctionnement des services prises en 2016, objet de l'envoi n° 1532/MF/2016 du 21 octobre 2016 de Monsieur le Ministre des Finances, ne concernent pas l'exercice 2017 ;
- Les programmes d'équipement de l'Etat notifiés en 2017 ne sont pas concernés par les mesures de rationalisation budgétaires, objet des envois n° 5728, 5881 et 2530 cités en référence. Néanmoins, ces dépenses d'équipement doivent, impérativement, être exécutées conformément aux dispositions de l'article 120 de la loi n° 16-14 du 28 décembre 2016 portant loi de finances pour 2017 et des textes subséquents ;
- Sauf dérogation expresse de Monsieur le Premier Ministre, les programmes d'équipement de l'Etat notifiés avant 2017 sont traités conformément à la matrice de traitement des opérations d'équipement.

Veuillez agréer, Mesdames et Messieurs, l'expression de ma parfaite considération.

المدير العام للميزانية

فريد بلقه

Copie pour information à :

- Monsieur le Directeur Général de la Comptabilité
- Messieurs les Directeurs Régionaux du Budget

En communication : Mesdames et Messieurs les contrôleurs financiers.

Copie pour information et exécution à :

Mesdames et Messieurs les contrôleurs financiers placés auprès des Ministères et Institutions Publiques.